وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بن احمد – وهران 2

كلية العلوم الإجتماعية

قسم: الفلسفة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص فلسفة غربية حديثة ومعاصرة بعنوان:

الإرادة الحرة والواجب في فلسفة إيمانويل كانط

إعداد الطالبة: بوعزة خولة

إشراف الدكتور: الصادق أولعربي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة	الجامعة
كبير محمد	أستاذ محاضر " ب "	رئيسا	جامعة وهران 2
الصادق أولعربي	أستاذ محاضر " ب "	مشرفا ومقررا	جامعة وهران 2
شارف فاطمة الزهراء	أستاذ محاضر " أ "	مناقشا	جامعة وهران 2

السنة الجامعية: 2024-2025م

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل.

أولعربي الصادق.

على توجيهاته السديدة، وصبره الكريم، ودعمه المستمر طوال فترة إعداد هذه المذكرة.

لقد كان إشرافه الكريم مصدر إلهام وعون كبير لي،

فبفضل نصائحه القيّمة وملاحظاته البنّاءة تمكنت من اجتياز العديد من التحديات وتحقيق هذا الإنجاز.

لك مني كل الامتنان والعرفان، وأسأل الله أن يبارك في علمه وعمله، ويرزقه دوام الصحة والتوفيق.

إهداء

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ سورة التوبة: 105

إلى من كانا أول نور أبصرته عيني، وأول دفء احتضن قلبي،

إلى أمي وأبي...

كل الحروف تعجز عن وصف ما قدمتماه لي من حب، وتضحية، وصبر لا يُقدَّر بثمن.
كنتُ وما زلتُ مدينة لكما بكل خطوة في طريقي،

فدعاؤكما كان زادي، ورضاكما كان سر قوتي.

إلى زوجي الحبيب، رفيق الدرب، وسندي في لحظات التعب والتردد،

شكرًا لصبرك، لاحتوائك، لإيمانك بي في كل مرحلة.

كنت لي طمأنينة القلب حين ضاق، ونور العقل حين ارتبك.

وإلى نفسي...

يا من عبرتِ الأيام بثبات، وسهرتِ الليالي بعزم،

أهديكِ هذا العمل عرفانًا بكل لحظة صبر وتحدٍّ، ولكل انكسار نهضتِ منه، ولكل حلم تمسكتِ به رغم التعب.

خطة البحث:

مقدمة.

الفصل الأول: المشكل الخلقي في سياقه المعرفي.

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي.

المبحث الثاني : الفعل الخلقي وإشكالاته.

المبحث الثالث: كانط بين العقل النظري و العقل العملي.

الفصل الثاني: الإرادة الحرة والواجب الخلقي.

المبحث الأول: حقيقة الواجب خلقي عند كانط.

المبحث الثاني: الإرادة حرة وعلاقتها بالواجب.

المبحث الثالث: مسلمات الواجب الخلقي.

خاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

مقدمة

مقدمة:

تعد مسألة الإرادة الحرة من أقدم وأعمق الإشكالات التي تناولها الفكر الفلسفي لما لها من ارتباط وثيق بجوهر الإنسان وكرامته ومسؤوليته الأخلاقية. فهي تشكّل الأساس الذي تقوم عليه مفاهيم الحرية والاختيار كما تعد شرطا ضروريا لإمكانية الحكم الأخلاقي. وإذا كانت الإرادة الحرة تطرح غالبا في إطار الجدال بين الحتمية والاختيار فإن ارتباطها بفكرة الواجب يمنحها بعدا آخر أكثر تعقيدا إذ تنبعث تساؤلات تتصل بمدى قدرة الإنسان على الالتزام بفعل ما يجب عليه، لا لما يشتهيه أو يرغب فيه، بل لأن ذلك الفعل يحمل قيمة أخلاقية في ذاته.

وفي هذا السياق برز إيمانويل كانط Emmanuel Kant(1724-1804)كأحد أبرز الفلاسفة الذين تناولوا هذا الإشكال من زاوية عقلانية نقدية حيث سعى إلى تأسيس الأخلاق على مبدأ الحرية، وفصلها عن كل ما هو خارجي أو تجريبي. لقد اعتبر كانط أن الواجب الأخلاقي لا يفهم إلا من خلال الإرادة الحرة وأن الفعل الأخلاقي هو ذلك الذي يصدر عن احترام القانون الأخلاقي الذي يمليه العقل العملي الخالص لا بدافع الميل أو المنفعة. وهكذا فإن العلاقة بين الإرادة والواجب في فلسفة كانط تُشكّل لبّ مشروعه الأخلاقي، الذي ما يزال إلى اليوم محل نقاش واستحضار في ميادين الفلسفة والأخلاق والقانون.

ومن هنا نتتبع إشكالية هذه المذكرة التي يمكن تلخيصها في التساؤل الرئيسي التالي:

إذا كان الفعل الأخلاقي يفترض أن يكون نابعًا من الإرادة الحرة فهل يمكن أن تؤسس الأخلاق على مبدأ العقل وحده؟ وهل تكفي الإرادة وحدها، بوصفها قدرة عقلية حرة، لتكون أساسًا للواجب الأخلاقي دون الاستناد إلى دوافع حسية أو نتائج عملية؟

وعليه، كيف يبرز كانط مفهوم الواجب الأخلاقي؟ وما طبيعة العلاقة التي يقيمها بين الإرادة الحرة والواجب؟ ثم، إلى أي مدى تُمثّل مسلّمات العقل العملي ضمانة لفاعلية الواجب الأخلاقي وصدقه؟

ولمعالجة هذه الإشكالية لقد إعتمدنا على المنهج التحليلي النقدي في هذه المذكرة، حيث قمنا بتحليل النصوص الكانطية الأساسية المتعلقة بالإرادة الحرة والواجب الأخلاقي، مع دراسة السياق الفلسفي الذي ظهر فيه مفهوم الحرية. كما تم مقارنة الأفكار الكانطية مع بعض المدارس الفلسفية الأخرى لفهم أوجه التشابه والاختلاف، مما أتاح لنا تفسيرًا أعمق لمكانة الإرادة الحرة في الفلسفة الأخلاقية. ولم يغفل المنهج عن الجانب النقدي الذي يسمح بتقييم نقاط القوة والضعف في تصور كانط، بهدف الوصول إلى رؤية شاملة ومتوازنة حول الموضوع.

و عليه قسمنا هذه الدراسة إلى الخطة التالية: تطلب منا الموضوع مقدمة وفصلين وخاتمة. حيث في المقدمة تناولنا الإطار العام لمفهوم الواجب الأخلاقي وعلاقته بالإرادة الحرة، من خلال طرح الإشكالية المركزية التي تدور حول مدى إمكانية تأسيس الأخلاق على الإرادة الحرة. كما بينا أهمية الموضوع من حيث راهنيته الفلسفية وتداخله مع قضايا الإنسان والحرية، وحددنا أهداف البحث والفرضيات التي ننطلق منها، إضافة إلى المنهج المعتمد، مرورا بأبرز الدراسات السابقة، مع الإشارة إلى الصعوبات التي واجهتنا خلال إنجاز هذا العمل. وبعدها خصصنا الفصل الأول لدراسة الأسس النظرية لمفهوم الإرادة والواجب في السياق الأخلاقي حيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم الإرادة، الحرية، والواجب، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى الفعل الخلقي و إشكالاته لنصل في المبحث

الثالث إلى كانط بين العقل النظري والعقل العملي. أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه موضوع الواجب الأخلاقي والإرادة الحرة حيث عرضنا في المبحث الأول حقيقة الواجب الأخلاقي ثم ناقشنا في المبحث الثاني بتحليل طبيعة الإرادة الحرة وعلاقتها بالواجب لنختم في المبحث الثالث المسلمات التي يقوم عليها الواجب الأخلاقي. وفي الأخير خلصنا الى خاتمة فيها حوصلة لأهم النتائج التي توصلنا لها.

لقد جاء اختيارنا لموضوع بحثنا الموسوم بـ الإرادة الحرة عند كانط" نتيجة لما يحمله هذا المفهوم من أهمية بالغة في فهم الأساس الذي تقوم عليه الأخلاق عند هذا الفيلسوف، حيث يمثل حلقة الوصل بين العقل والواجب، وبين الحرية والمسؤولية. فكانط لم يطرح الإرادة الحرة كمجرد فكرة ميتافيزيقية بل جعلها شرطا ضروريا لكل فعل أخلاقي بل ومبدأ ترتكز عليه الكرامة الإنسانية. ومن هنا فإن دراسة هذا الموضوع تتيح لنا فرصة التعمق في مشروع كانط الأخلاقي وفهم كيف تساهم الإرادة الحرة في توجيه الإنسان نحو الفعل الأخلاقي الصادق الذي ينبع من احترام القانون العقلي لا من الخوف أو المصلحة.

ولكوننا لسنا أول من تناول مسألة الإرادة الحرة في فلسفة إيمانويل كانط، فقد سبقتنا إلى هذا الميدان عدة دراسات وأبحاث، ومن بين هذه الجهود نذكر رسالة الدكتوراه الموسومة بـ "إبستمولوجيا كانط وتحديات الفيزياء المعاصرة" التي أعدها بوهلال حليم، بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم الفلسفة، جامعة الجزائر 2. وقد ركزت هذه الرسالة على البُعد المعرفي والعلمي في فلسفة كانط، خاصة من خلال مساءلة صلاحية مشروعه النقدي في ضوء التحولات التي عرفها العلم الحديث، وعلى وجه الخصوص الفيزياء المعاصرة. وتبرز أهمية هذه الدراسة في كونها مهدت لفهم الخلفية العقلية التي تقوم عليها الإرادة الحرة عند كانط غير أنها لم تتوسع في مناقشة مفهوم الإرادة نفسه ولا في توضيح العلاقة العضوية بين الحرية والواجب الأخلاقي، وهو ما نسعى إلى تسليط الضوء عليه في مذكرتنا الحالية.

وتكمن أهمية الموضوع في كونه يتناول أحد المفاهيم المحورية في الفلسفة الأخلاقية الكانطية، ألا وهي الإرادة الحرة، التي تُعتبر الشرط الأساسي لإمكان الأخلاق والواجب. فمن خلال دراسة هذه الإرادة، يمكننا فهم كيف يؤسس كانط لحرية الإنسان ليس على أساس الأهواء أو الانفعالات، بل على أساس العقل العملي والالتزام بالقانون الأخلاقي. كما يتيح هذا الموضوع فرصة لإعادة النظر في جدلية الحرية والمسؤولية، التي لها تداعيات واسعة في مجالات الفلسفة، والقانون، والعلوم الاجتماعية. وعليه، فإن فهم الإرادة الحرة عند كانط لا يساعد فقط على استجلاء عمق فلسفته الأخلاقية، بل يفتح أيضًا آفاقًا للنقاش حول مفهوم الحرية في العصر الحديث.

ومن الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها في هذه المذكرة، توضيح مفهوم الإرادة الحرة عند كانط وتبيان دورها المحوري في تأسيس الفعل الأخلاقي والواجب. كما نهدف إلى تحليل العلاقة بين الإرادة الحرة والواجب الأخلاقي، وتفكيك المسلّمات التي يقوم عليها هذا المفهوم في الفكر الكانطي. إضافة إلى ذلك، نرمي إلى إبراز السياق الفلسفي الذي نشأت فيه إشكالية الحرية، وكيف يمكن لفهم إرادة كانط أن يساهم في حل بعض الإشكالات الأخلاقية المعاصرة المتعلقة بالمسؤولية والحرية. في النهاية، نأمل أن نقدم قراءة نقدية مستفيضة تساهم في إثراء النقاش الفلسفي حول الإرادة الحرة.

أما الفرضيات التي نستند إليها في هذه الدراسة، فتتمثل أولاً في أن الإرادة الحرة عند كانط ليست مجرد تصور ميتافيزيقي أو فكرة نظرية، بل هي قدرة عقلية فاعلة تنطلق من الالتزام بالقانون الأخلاقي. ثانياً، نفترض أن وجود الإرادة الحرة يشكل الشرط الأساسي لإمكان وجود الواجب الأخلاقي والمسؤولية الأخلاقية، بمعنى أن الأخلاق لا تقوم إلا إذا كان الإنسان قادراً على الاختيار الحر. وأخيراً، نعتقد أن تحليل إرادة كانط يكشف عن طبيعة العلاقة العضوية بين الحرية والواجب، التي تعبر عن جوهر فلسفته الأخلاقية

وتفصلها عن النُظُم الأخلاقية الأخرى التي تعتمد على المعايير الخارجية أو التبعية للحتميات.

وأما عن المصادر والمراجع، فقد رجعنا في الأساس إلى الأعمال الأصلية للفيلسوف إيمانويل كانط، والتي تمثل الركيزة الأساسية لفهم فلسفته الأخلاقية ومفهوم الإرادة الحرة. ومن أهم هذه المصادر: كتاب "أسس ميتافيزيقا الأخلاق"، الذي ترجمه فتحي الشنيطي (1969)، والصادر عن دار النهضة العربية في لبنان، حيث يتناول فيه كانط المبادئ الأساسية للواجب والإرادة الحرة. وكذلك كتاب "نقد العقل العملي"، بترجمة أحمد الشيباني (1966) والصادر عن دار اليقظة العربية والذي يعد المرجع الرئيس لفهم وظيفة العقل العملي ودوره في صياغة القوانين الأخلاقية. كما استعنا بترجمة أخرى لكتاب "نقد العقل العملي" من إصدار المنظمة العربية للترجمة، ترجمة غانم هنا، الطبعة الأولى، بيروت، 2008، لما تحتويه من توضيحات دقيقة وتكامل في العرض. هذا بالإضافة إلى كتاب "نقد العقل المحض"، بترجمة موسى وهبة، الصادر عن مركز الإنماء القومي بلبنان، والذي يُعد أساسًا لفهم مشروع كانط النقدي ككل. كما رجعنا إلى كتاب "مقدمة لكل ميتافيزيقا مقبلة متبوع بأسس ميتافيزيقا الأخلاق"، بترجمة نازلي إسماعيل حسين، الصادر عن موفم للنشر سنة 1991، والذي يضم تمهيدًا لفهم الإطار العام الذي ينطلق منه كانط في بلورة مشروعه الأخلاقي. بالإضافة إلى ذلك، تم الاستعانة بمجموعة من الدراسات والمقالات الفلسفية التي تناولت جوانب متعددة من فكر كانط، بهدف الإحاطة الدقيقة بمختلف أبعاد الموضوع وإثراء التحليل النظري للثنائية التي تقوم عليها هذه الدراسة: الإرادة الحرة والواجب.

وفي النهاية، لا يمكن إنكار وجود صعوبات عدة واجهتنا أثناء إعداد هذه المذكرة، سواء على صعيد فهم النصوص الكانطية المعقدة، أو في تفسير بعض المفاهيم المجردة مثل الإرادة الحرة وعلاقتها بالواجب الأخلاقي. كما أن محدودية المصادر الثانوية الحديثة

التي تتناول الموضوع بشكل مباشر شكلت تحديًا إضافيًا، مما تطلب منا توظيف جهد تحليلي عميق لفهم النصوص الأصلية وتفسيرها. ورغم هذه الصعوبات، فقد تمكنا من تجاوزها إلى حد كبير من خلال البحث المستفيض والمقارنة النقدية، مما أتاح لنا تقديم دراسة متماسكة تسلط الضوء على أحد أهم مفاتيح فلسفة كانط الأخلاقية.

الفصل الاول: المشكل الخلقي في سياقه المعرفي.

مبحث الاول: مدخل مفاهيمي.

مبحث الثاني: الفعل الخلقي و اشكالاته.

مبحث الثالث: كانط بين العقل النظري و العقل العملي.

تمهيد:

يتناول هذا الفصل موضوع المشكل الأخلاقي في علاقته بالسياق المعرفي أي كيف تطورت الأخلاق في الفلسفة خاصة من حيث علاقتها بالعقل والمعرفة. وقد ركزنا فيه على بعض المفاهيم الأساسية التي لا يمكن فهم موضوع الأخلاق دون توضيحها مثل الحرية الواجب والإرادة وهذا ما نبدأ به في المبحث الأول. ثم ننتقل في المبحث الثاني إلى الحديث عن الفعل الأخلاقي وما يطرحه من إشكالات مثل: متى يكون الفعل أخلاقيّا؟ وهل تكفي النية؟ أم يجب أن ننظر إلى النتائج؟ وكيف نعرف أن الفعل نابع من إرادة حرة؟ أما في المبحث الثالث، فنحاول فهم كيف ميّز كانط بين العقل النظري والعقل العملي، وكيف مهّد هذا التمييز لفهم الواجب من جهة، والإرادة الحرة من جهة أخرى، وهو ما سيساعدنا لاحقًا على تحليل مذهبه الأخلاقي بشكل أوضح.

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي .

المطلب الأول: الإرادة.

لغة: الإرادة في اللغة العربية مشتقة من الفعل "أراد"، وهي تعني القصد والنية والعزم على الفعل أو الترك. وقد جاء في "لسان العرب" لابن منظور"الإرادة نَزعُ النّفس إلى الفعل أو الترك نزوعًا يصحبه الاختيار"، أي أن الإنسان حين يُريد شيئًا فإنه يتجه إليه بذهنه وقلبه، ويختاره دون إكراه. و عليه فإن الإرادة في معناها اللغوي إذن ليست مجرد ميل أو رغبة عابرة، بل هي انفعال داخلي واعٍ يحمل معنى العزم والتصميم، ويُشير إلى حركة باطنية في النفس توجّه السلوك نحو هدف معين. هذا العزم ينبع من الداخل، ويُعبّر عن قدرة الإنسان على التصرّف بحسب ما يختار، لا بحسب ما يُفرض عليه.(إبن منظور.دت ،ص45)

اصطلاحا: أما من الناحية الاصطلاحية، فالإرادة هي": قوة عقلية داخل الإنسان تمكّنه من اتخاذ القرارات واختيار الأفعال بصورة حرة وواعية، بعد التفكّر والتأمل، من أجل تحقيق هدف معين." (الجرجاني .2003،ص33)

وهي بهذا المعنى تعد خاصية عقلية نفسية معقدة، لا تختزل فقط في نية الفعل، بل تشمل مراحل متعددة تبدأ بالتفكير والتمييز بين البدائل، ثم اتخاذ القرار، ثم السعي إلى تحقيقه بجهد ذاتي. فالإرادة لا تتعلق بالفعل في حد ذاته، بل بقرار الفرد الحر في أن يُقدم على الفعل أو يمتنع عنه وفقا لما يراه مناسبا.

في علم النفس والفلسفة تعد الإرادة أحد أهم مظاهر الوعي الإنساني، لأنها تعكس استقلالية الذات، وتُبرز قدرة الإنسان على مواجهة رغباته الداخلية وضغوط المجتمع الخارجي. إنها

القوة التي تجعل من الفرد فاعلًا لا مفعولًا به، قادرًا على ضبط نفسه، واختيار سلوكه، وتحقيق مشروعه في الحياة.

تعد الإرادة مبدأ جوهريا في فهم طبيعة الإنسان فهي تعبر عن قدرته على التحرر من الضرورات الحيوانية والانطلاق في الفعل الواعي نحو قيم أخلاقية أو مشاريع حياتية يختارها بنفسه. ومن هنا، فهي الشرط الأساسي للمسؤولية الفردية، ولتحقيق الحرية، ولتجسيد الالتزام في الواقع العملي (كرم .2005،ص ص 200-210). كما وبفضل الإرادة يستطيع الإنسان أن يتحكم في أهوائه ويختار سلوكا معينا رغم الصعوبات ويواجه الموانع بعزم وإصرار. فهي التي تجعل الفعل الإنساني فعلا أخلاقيا لا مجرد استجابة لميول أو مؤثرات خارجية.

المطلب الثاني: الحرية.

لغة: يعود أصل لفظ "الحرية" في اللغة العربية إلى كلمة "الحُرّ"، وهي تدلّ على النُّبل والصفاء والاختيار، وقد ورد في *معجم لسان العرب* لابن منظور أن الحُرّ من كل شيء هو أصفاه وأفضله وأعتقه من القيود والشوائب، ويقال: "الحر من الناس" أي الفاضل المختار منهم. كما أن الحرية تعني في جوهرها الانعتاق من العبودية، والتحرر من القيود التي تفرضها السلطة أو الطبيعة أو الظروف القهرية. فهي لفظٌ يدلّ على الصفاء من كل قيد، سواء مادي أو معنوي، مما يجعلها مرادفة للاستقلال الذاتي والاختيار الواعي.

وفي قاموس Lettre الفرنسي ورد أن الحريّة هي حالة الإنسان غير المملوك، أي الإنسان الذي لا يخضع لسلطة أحد ولا يمتلكه غيره، مما يمنحه استقلاليةً في التصرف والفكر.

اصطلاحا:

أما اصطلاحا فقد عرفت الحرية بتعاريف متعددة اختلفت باختلاف المرجعيات الفكرية والثقافية. ففي السياق القانوني تعرف الحرية بأنها قدرة الأفراد على ممارسة الأنشطة التي

يرغبون فيها دون أن يتعرضوا للإكراه أو القسر، شريطة أن يخضعوا للقوانين التي تنظّم الحياة داخل المجتمع وتُراعي مصلحة الآخرين. ويعتبر هذا التعريف نتاجا لتطور الفكر الليبرالي الذي يربط الحرية بمفهوم الحقوق والواجبات داخل الإطار الاجتماعي والسياسي.

أما في الفكر الغربي، فتصور الحرية غالبا بوصفها الانفلات من كل ضابط والتمرد على كل قيد حتى ولو كان القيد نابعا من ذات الإنسان نفسه، كالعقل أو الضمير، مما يجعلها مفهوما متطرفا أحيانا. وقد ورد في إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عن الثورة الفرنسية سنة 1789م، أن الحرية هي" :حق الإنسان في أن يفعل كل ما لا يضر بالآخرين"، وهو تعريف يبرز جانب التوازن بين الحريات الفردية والاعتبارات الجماعية. (**حقوق الإنسان**، 1789، المادة 4).

وفي المقابل يقدم الإسلام فهما للحرية يقوم على الانضباط الأخلاقي والروحي، حيث تعرف الحريّة فيه بأنها" :ما وهبه الله تعالى للإنسان من إمكانية التصرّف لتحقيق مصالحه واستيفاء حقوقه دون أن يتجاوز بذلك حدود الشريعة، أو يعتدي على حقوق غيره ."وهذا التعريف يُعبّر عن توازن دقيق بين الحرية كحق، والمسؤولية كواجب، بحيث لا تتحوّل الحرية إلى فوضى أو ظلم للغير. (الدريني. دت ،ص 33)

وبذلك فإن مفهوم الحرية يعد من أكثر المفاهيم تعقيدا وتركيبا فهو يربط بين الفلسفة والقانون والأخلاق والدين والسياسة، ويعكس اختلافاً جذرياً في النظر إلى طبيعة الإنسان وحدود سلطته على ذاته وعلى الآخرين. وهي في جوهرها تعني قدرة الفرد على الاختيار الواعي، وتقرير مصيره بنفسه، في إطار من الاحترام المتبادل والعدالة الاجتماعية.

أما في القاموس الفلسفي فإن الحرية هي مفهوم معقد ومتعدد الأبعاد يشير إلى قدرة الإنسان على التصرف والاختيار وفقاً لإرادته، دون خضوع لإكراه خارجي أو قيود تُعيق

فاعليته الأخلاقية والعقلية. وهي لا تفهم فقط بوصفها انتفاءً للقيود بل تطرح في الفكر الفلسفي باعتبارها القدرة الواعية على تحديد السلوك انطلاقا من العقل، لا من الهوى أو الضغط الخارجي. (بدوي. 2005، ص ص 325-336)

يذهب العديد من الفلاسفة إلى اعتبار الحرية خاصية ملازمة للعقل البشري، تميّزه عن باقي الكائنات الطبيعية. فهي التي تُمكّن الإنسان من أن يكون فاعلاً أخلاقياً، مسؤولاً عن أفعاله، ومحاسبًا عليها. وقد شكّلت الحرية أساساً للكثير من التصورات الأخلاقية والسياسية عبر العصور، من أفلاطون وأرسطو إلى كانط وهيغل وروسو وسارتر.

يرى إيمانويل كانط مثلا أن الحرية لا تعني التحرر من القانون، بل هي الخضوع الطوعي للقانون الأخلاقي الذي يصدر عن العقل، أي ما يسميه بـ "الحرية العملية" أو "الحرية باعتبارها استقلالية الإرادة". فالفعل لا يكون أخلاقيًا إلا إذا تمّ بحرية، لا نتيجة لميل أو مصلحة، بل بدافع من احترام الواجب. وهذا التصور يجعل من الحرية شرطًا قبليًا لإمكان المسؤولية الأخلاقية. (عبد الرحمن .2000،ص ص 88-105)

أما جان جاك روسو، فيربط بين الحرية والإرادة العامة، حيث تكون الحرية الحقيقية في طاعة القوانين التي يشرّعها الإنسان لنفسه كمواطن ضمن جماعة سياسية. ويُعدّ روسو من أوائل من حاولوا التوفيق بين الحرية الفردية والانتماء للجماعة.

من جهة أخرى يعتبر سارتر ممثل الفلسفة الوجودية، أن الإنسان "محكوم عليه بأن يكون حرًا"، أي أنه لا يملك خيارًا إلا أن يكون مسؤولاً عن اختياراته، حتى وإن حاول التنصل منها. فالحرية عنده ليست فقط القدرة على الفعل، بل هي الوعي بهذه القدرة وما تحمله من مسؤولية وجودية ثقيلة.

وباختصار فإن الحرية في الفلسفة لا تُفهم بوصفها فقط غياب القيد، بل باعتبارها قدرة الإنسان على اتخاذ قراراته انطلاقًا من ذاته العاقلة، في استقلال عن المؤثرات الخارجية، وهو ما يجعلها حجر الأساس في كل بناء أخلاقي وسياسي يروم الكرامة الإنسانية.

المطلب الثالث : الواجب.

لغة: الواجب في اللغة العربية مشتق من الجذر "وَجَبَ"، ويعني لَزِمَ وثَبَتَ وسقط، كما يُقال "وَجَبَ الشيء" إذا لزم وقوعه أو تحقّقه. وجاء في **لسان العرب** لابن منظور أنّ الواجب هو ما لزمك أداؤه من الأمور، سواء كان دينيًا أو أخلاقيًا أو عرفيًا. وفي السياق اللغوي، يحمل مصطلح الواجب دلالة على الإلزام والثبات وعدم الخيار، أي أنّ الفعل الواجب لا يقبل التردد أو الإهمال، بل يُطلب من الفاعل إنجازه دون تأخير .(محمد بن عبد الله.1994،ص: 112)

اصطلاحا:يعرف الواجب اصطلاحا بأنه الفعل الذي يُطلب من الإنسان القيام به طلبًا جازمًا، بحيث يُثاب على فعله ويُلام أو يُعاقب على تركه. وهو مفهوم يرتبط بالأخلاق والدين والقانون، ويتفاوت مضمونه حسب المرجعية التي يُستند إليها. ففي الدين، يُعدّ الواجب جزءًا من التكليف الإلهي، بينما في الأخلاق هو تعبير عن الالتزام بالضمير، أما في القانون فهو قاعدة إلزامية تفرضها السلطة التنظيمية لضمان النظام العام. ويمكن القول إنّ الواجب يُعبّر عن الالتزام الحرّ للفرد تجاه ما يعتبره صحيحًا أو نافعًا، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي . (ابن منظور .1990،ص: 370)

المبحث الثاني: الفعل الخلقي وإشكالاته.

يعد الفعل الخلقي من المواضيع الأساسية في الفلسفة الأخلاقية، لأنه يتعلق بكيفية تصرف الإنسان وسبب اختياره لبعض الأفعال دون غيرها. والسؤال المطروح هنا: متى يمكن أن نعتبر الفعل أخلاقيا؟ هل حسب نتيجته؟ أم حسب نيّة صاحبه؟ أم حسب احترامه لقاعدة معيّنة مثل الواجب؟

هذا ما حاول الفلاسفة الإجابة عنه وخاصة إيمانويل كانط الذي قدم لنا تصورا خاصا للفعل الأخلاقي وجعل قيمته لا تتعلق بالنتائج أو بالميول بل بإرادة الإنسان ومدى احترامه للواجب.

ومن هنا سنحاول في هذا المبحث التعرف على طبيعة الفعل الخلقي والتمييز بينه وبين الأفعال الأخرى مع طرح الإشكالات التي يثيرها خاصة من حيث النية والنتائج والدافع وهو ما يمهد لفهم أخلاق الواجب عند كانط.

أولا: التمييز بين الفعل الخلقي والفعل الطبيعي.

لقد ميز إيمانويل كانط في فلسفته الأخلاقية بين نوعين أساسيين من الأفعال الإنسانية: الفعل الطبيعي والفعل الخلقي. ويقوم هذا التمييز على الأساس الذي يُبنى عليه كل فعل، أي الدافع الذي يحرك الإنسان للقيام به. فالفعل الطبيعي هو كل سلوك يصدر عن الفرد انطلاقًا من ميول ذاتية، أو رغبات شخصية، أو حتى عادات مكتسبة. وهو بذلك لا ينبع من مبدأ عقلي حر، بل من رغبة في تحقيق غاية معيّنة أو تجنب ضرر محتمل. مثلًا، حين يساعد شخص آخر فقط لأنه ينتظر منه مقابلًا أو شكرًا، فإن فعله هذا لا يُعد خلقيا وفقًا للمعايير الكانطية، لأنه لم يصدر عن احترام للواجب، بل عن نفعية مضمرة.

أما الفعل الخلقي فهو على العكس من ذلك تماما، إذ ينطلق من احترام خالص للواجب. بمعنى أن الإنسان يقدم عليه لا بدافع المصلحة أو الانفعال بل انطلاقا من قناعة داخلية

بأن القيام به هو ما يجب فعله أخلاقيا حتى ولو تعارض مع ميوله الشخصية أو لم يُحقق له أي منفعة. ومنه يظهر لنا أن الفعل الخُلقي يرتبط مباشرة بـ"القانون الأخلاقي"، أي المبدأ العقلي الذي يفرض على الإنسان واجبًا أخلاقيًا دون مقابل.

وبهذا يتضح لنا أن الفرق الجوهري بين الفعل الطبيعي والفعل الخلقي عند كانط لا يكمن فقط في المظهر الخارجي للفعل، بل في النية الداخلية التي تقف خلفه. فحتى لو بدا الفعلان متماثلين من حيث الشكل، كأن يساعد شخص آخر، فإن القيمة الأخلاقية الحقيقية تتحدد فقط من خلال الباعث الداخلي: هل كانت تلك المساعدة بدافع الواجب؟ أم بدافع المنفعة الشخصية؟.

يرى كانط أن الأخلاق الحقيقية لا يمكن أن تُبنى على النتائج، لأن النتائج عرضية وظرفية وقد لا تكون دائمًا تحت سيطرة الفاعل. فربما يريد الشخص أن يفعل الخير، لكنه لا ينجح بسبب ظروف خارجة عن إرادته، فهل نُسقط عنه القيمة الأخلاقية؟ هنا يؤكد كانط أن النية والإرادة هما الأساس في الحكم الأخلاقي، وليس النجاح أو الفشل في تحقيق النتائج المرجوة (كانط، 2008، ص. 131).

وبالاعتماد على هذا الفهم يمكن القول إن الأخلاق الكانطية تقوم على الإرادة الخيّرة، التي تُعد عند كانط الشيء الوحيد الذي يمكن اعتباره خيرًا على نحو مطلق لأنها تفعل الخير احتراما للواجب فقط، وليس لأي اعتبار آخر. وعليه نستنتج أن الأخلاق عند كانط ليست قائمة على حسابات المنفعة، بل على الالتزام العقلي بالواجب، بوصفه قانونًا كليًا يجب أن يلتزم به كل كائن عاقل.

يقول كانط: "**إن الإرادة الخيرة لا تكتسب صلاحها من خلال ما تحققه بل من خلال فعلها ذاته**" أي أن صلاحها يكمن في احترامها للواجب، لا في النتائج التي قد تترتب عن

الفعل نفسه (كانط، 1991، ص. 108). فالإرادة الخيرة عنده ليست خيّرة لأنها توصل إلى غايات أو منافع، بل لأنها تقوم بالفعل انطلاقًا من احترام القانون الأخلاقي وحده، دون اعتبار للمصالح الشخصية أو العواقب الخارجية. وبهذا يتضح لنا أن القيمة الأخلاقية للفعل لا ترتبط بما يحققه من نتائج، وإنما تتحدد من خلال الدافع الداخلي، أي من خلال مدى احترام الفاعل للواجب وللقانون العقلي الذي يمليه عليه ضميره.

ومن هذا المنطلق يمكن القول إن الأخلاق الكانطية تقف في تعارض واضح مع الأخلاق النفعية التي ترى أن الخير هو ما يحقق أكبر قدر من المنفعة أو اللذة. فبينما ترتكز النفعية على نتائج الفعل يقوم التصور الكانطي على النية والإرادة الحرة وهذا ما يجعلها أخلاقًا عقلية وعامة وليست نسبية أو ذاتية. ومنه يظهر لنا أن معيار التقييم الأخلاقي لا يمكن أن يكون نفعية النتائج أو ميول الذات بل يجب أن يكون هو احترام الواجب في ذاته، أي أن يفعل الإنسان ما يجب فعله فقط لأنه يجب، لا لأنه مفيد أو مرغوب فيه. (كانط، 1991، ص. 110).

وعليه نستنتج أن التمييز بين الفعل الطبيعي والفعل الخلقي ليس مجرد تمييز لغوي أو اصطلاحي، بل هو تأسيس فلسفي لفهم الأخلاق على أساس الحرية والمسؤولية. فالفعل الطبيعي يُعبر عن خضوع الإنسان لعالم الظواهر والرغبات، بينما الفعل الخُلقي يُعبر عن انعتاقه من هذا العالم، وارتقائه إلى مستوى الحرية العقلية، حيث يكون سلوكه نابعًا من ذاته العاقلة لا من ميوله الغريزية.

وبذلك يظهر لنا أن هذا التمييز الذي قد يبدو بسيطا في الظاهر هو في الحقيقة مدخل أساسي لفهم الأخلاق عند كانط باعتبارها نظامًا عقلانيًّا يُنظم أفعال الإنسان على أساس

الإرادة الحرة والواجب. كما أن هذا الفهم سيمهد لنا الطريق لتناول العلاقة بين الحرية والواجب في فلسفة كانط الأخلاقية، وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

ثانيا: نية الفعل ومبدأ الإرادة.

يرى كانط أن الحكم على الفعل من الناحية الأخلاقية لا يجب أن يكون بناءً على نتائجه أو آثاره، بل يجب أن يستند إلى النية التي صدرت عنها الإرادة. فالنية كما يوضح هي ما يعبر عن عمق التزام الفاعل بالقانون الأخلاقي. وبذلك، تصبح النية معيارا أساسا لتحديد ما إذا كان الفعل أخلاقيا أم لا حتى وإن لم يؤد هذا الفعل إلى نتائج إيجابية ملموسة.

في هذا السياق يطرح كانط مفهوم الإرادة الصالحة (la bonne volonté) بوصفها الشيء الوحيد الذي يمكن اعتباره خيرًا على نحو مطلق، دون قيد أو شرط. فهذه الإرادة لا تسعى لتحقيق مصالح أو رغبات شخصية، بل تنبع من احترام القانون الأخلاقي وحده، أي من أداء الواجب كواجب. ويؤكد كانط في هذا الصدد: "**لا يمكن تصور شيء في هذا العالم، ولا حتى خارجه، يمكن اعتباره خيرا على نحو مطلق، سوى الإرادة الصالحة**" (كانط، 2008، ص. 142).

وبهذا يتضح لنا أن إرادة الفرد الأخلاقية ليست مرتبطة بنتائج فعله، بل ترتبط بقدر ما يعبّر هذا الفعل عن طاعة العقل للقانون الأخلاقي. إن الفعل الذي يصدر عن إرادة خيّرة، حتى لو لم ينجح أو كانت نتيجته سلبية، يظل فعلاً أخلاقيًا لأن النية كانت قائمة على احترام الواجب.

ومن هنا يظهر لنا الفرق الجوهري بين الأخلاق الكانطية وغيرها من النظريات الأخلاقية خاصة تلك التي تقيّم الفعل بحسب نتائجه أو منفعة الآخرين. ففي الأخلاق الكانطية يعد

الفعل أخلاقيًا إن كان منطلقا من واجب عقلي داخلي لا من ميول أو أهداف خارجية.(كانط، 2008، ص. 142).

وعليه نستنتج أن النية لا تعتبر مجرد مكمل للفعل بل هي جوهره ومصدر قيمته الأخلاقية. لأن العقل وحده عند كانط هو من يحدد طبيعة الواجب ويقود الإرادة نحو الالتزام به دون الحاجة إلى محفزات خارجية.

وبذلك يظهر لنا أن مبدأ الإرادة الصالحة هو الذي يؤسس لكل الفلسفة الأخلاقية عند كانط. فهي التي تمنح الفعل معناه الأخلاقي الحقيقي وتجعل من الإنسان فاعلا أخلاقيا حرا، يتجاوز أهواءه وظروفه، ليعيش وفقًا لما يمليه عليه عقله العملي.

ثالثا: الواجب كقاعدة للفعل الخلقي.

من المفاهيم الأساسية في الفلسفة الأخلاقية عند إيمانويل كانط، هو التمييز بين الفعل طبقا للواجب والفعل بدافع من الواجب. هذا التمييز يعكس الفهم العميق لمعنى الالتزام الأخلاقي الحقيقي كما يفصل بين الفعل الذي قد يبدو أخلاقيا من الخارج وبين الفعل الذي تكون له قيمة أخلاقية حقيقية من الداخل.

فالفعل طبقا للواجب هو ذلك الذي يتوافق في نتيجته مع ما يفرضه القانون الأخلاقي، لكنه قد لا يكون ناتجًا عن احترام داخلي لهذا القانون. أي أن الشخص قد يقوم بالفعل الأخلاقي، لكن بدافع آخر، كالمصلحة أو الخوف أو الرغبة في السمعة الحسنة. أما الفعل "بدافع من الواجب"، فهو الذي يصدر عن احترام خالص للقانون الأخلاقي، دون النظر إلى النتائج أو المنافع الشخصية. وهو وحده ما يمنح الفعل قيمة أخلاقية حقيقية في نظر كانط. (كانط، 1991، ص. 112). وبهذا يتضح لنا أن نية الفاعل وسبب فعله هما ما يحددان القيمة الأخلاقية، وليس مجرد توافق الفعل مع القانون الأخلاقي من الخارج.

لشرح هذا التمييز يقدم كانط مثالا بسيطا: تخيل تاجرا لا يغش زبائنه لأنه يعلم أن السمعة الطيبة تفيده في عمله فهذا الفعل يتم "طبقا للواجب"، لكنه لا يعبر عن احترام داخلي للواجب، بل عن مصلحة خاصة. في المقابل، إذا كان هذا التاجر لا يغش بدافع من احترامه للقانون الأخلاقي، حتى لو لم يكن لذلك فائدة مادية عليه، فإن فعله يتم "بدافع من الواجب"، وبالتالي هو فعل أخلاقي حقيقي (كانط، 1991، ص. 113). ومن هنا يظهر لنا أن التصرّف الأخلاقي عند كانط لا يقوم على النتائج، بل على النية الصافية، أي أن يفعل الإنسان الصواب لأنه صواب، لا لأنه مفيد.

وعليه نستنتج أن الواجب لا يعني فقط القيام بما هو صحيح بل القيام به من أجل أنه واجب، لا لأي سبب آخر. فالمرجعية الأخلاقية هنا عقلية داخلية، وليست منفعة أو عاطفة أو عرفًا اجتماعيا. (كانط، 1991، ص. 116).

وبذلك يظهر لنا أن الفعل الأخلاقي يتطلب من الفاعل وعيًا عقلانيًا بالواجب، واستعدادًا للالتزام به في كل الظروف، حتى عندما تتعارض النتائج مع مصالحه الشخصية. وهذا ما يجعل الأخلاق الكانطية أخلاقًا عقلية صارمة، تقوم على مبدأ الاحترام الخالص للقانون.

رابعا: إشكالية النتائج والغائية في الفعل الأخلاقي.

من أبرز الإشكالات التي ناقشها إيمانويل كانط في فلسفته الأخلاقية مسألة العلاقة بين الفعل الأخلاقي ونتيجته. فقد طرح سؤالًا جوهريًا: هل تُقاس القيمة الأخلاقية للفعل بحسب ما يُفضي إليه من نتائج؟ وكانت إجابته حاسمة: لا، لأن الأخلاق الحقيقية، في نظره، لا تعتمد على النتائج، بل على الدافع الداخلي للفعل. ويُقصد بهذا الدافع "النية" أو "احترام الواجب"، أي أن الفعل لا يُعتبر أخلاقيًا لأنه يحقق مصلحة أو نتيجة معينة، بل لأنه نابع من إرادة صالحة تحترم القانون الأخلاقي، بصرف النظر عن النتائج. وبهذا يتضح

لنا أن الأخلاق الكانطية تبنى على النية وحدها لا على الغاية التي تتحقق من الفعل (كانط، 2008، ص. 131).

يؤكد كانط أن الأفعال التي تُؤدى بدافع المنفعة أو الخوف أو أي مصلحة أخرى، حتى وإن كانت نتائجها جيدة، لا تحمل قيمة أخلاقية حقيقية، لأنها لم تصدر عن احترام خالص للواجب. فالفعل لا يُعتبر أخلاقيًا إلا إذا صدر عن إرادة خيّرة، تريد الخير لأنها ترى أنه واجب، لا لأنها تتوقع منه نفعًا. ومنه يظهر لنا أن القيمة الأخلاقية ليست في "ماذا حقق الفعل"، بل في "لماذا وقع الفعل"، أي ما الدافع الحقيقي وراءه (كانط، 2008، ص. 134).

وعليه نستنتج أن فلسفة كانط الأخلاقية ترفض كل أشكال الأخلاق التي تقوم على المنفعة أو النتائج مثل الأخلاق النفعية التي تبناها جون ستيوارت ميل والتي ترى أن الخير الأخلاقي هو ما يحقق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس. فالأخلاق عند كانط ليست مسألة حسابية أو مصلحية بل مسألة مبدئية عقلية ترتكز على احترام القانون الأخلاقي الذي يشرعه العقل العملي (كانط، 1991، ص. 148).

وقد شدد كانط على أن الفعل لا يكون أخلاقيا إلا إذا تم بدافع احترام القانون الأخلاقي وحده، لا بدافع من مصلحة أو هدف مرغوب. فلا يكفي أن تكون نتائج الفعل حسنة، بل يجب أن يكون الفعل قد صدر عن إرادة خيّرة، تحركها فكرة الواجب. وبذلك يظهر لنا مدى رفض كانط لمبدأ "الغاية تبرر الوسيلة"، إذ يعتبره مبدأً يهدم أسس الأخلاق من جذورها، لأنه يسمح بتبرير أفعال غير أخلاقية إذا أدت إلى نتائج نافعة (كانط، 2008، ص. 137).

وعليه نستنتج أن الأخلاق الكانطية تضع النية الصافية واحترام القانون العقلي فوق كل اعتبار وترفض أي محاولة لتقييم الفعل الأخلاقي بناء على نتائجه فقط. وهو ما يجعلها

تتمايز جذريا عن المقاربات الغائية والذرائعية وتمنح للفعل الخُلقي قيمته من مبدأ الإرادة لا من العواقب.

بعد استعراضنا لمفهوم الفعل الخلقي وتمييزه عن الفعل الطبيعي ولأهمية النية ومبدأ الإرادة الخيّرة في الفعل الأخلاقي ثم تناول مسألة الواجب كمبدأ للفعل الخلقي، وأخيرا تحليل إشكالية النتائج في الأخلاق يتبين لنا أن إيمانويل كانط قد أسّس منظومة أخلاقية صارمة تقوم على احترام القانون العقلي، بعيدًا عن كل أشكال المصلحة والمنفعة.

فقد رفض كانط كل الأخلاق التي تقيس الفعل بنتائجه مؤكدا أن القيمة الأخلاقية تتوقف على مدى التزام الفاعل بالواجب انطلاقًا من نية صافية. وبذلك يظهر لنا أن الفعل الأخلاقي، كما يراه كانط، لا يكتسب معناه من ما يحققه، بل من إرادة حرة تقرر أن تفعل الخير احترامًا للقانون الأخلاقي.

وعليه نستنتج أن هذا التأسيس الكانطي للفعل الخلقي لا يمكن فصله عن تصوره للحرية، لأن الإرادة لا تكون خلقية إلا إذا كانت حرة وعاقلة.

المبحث الثالث: كانط بين العقل النظري و العقل العملي.

في فلسفة إيمانويل كانط، نجد تمييزا بين نوعين أساسيين من العقل: العقل النظري والعقل العملي. يشمل العقل النظري مجال المعرفة والعلوم، حيث يسعى لفهم العالم من خلال التجربة والأدلة. في المقابل، يختص العقل العملي بالجانب الأخلاقي، حيث يتعامل مع القيم والواجبات والنية في تصرفات الإنسان. يعد هذا التمييز بين العقلين أمرًا أساسيًا لفهم فلسفة كانط الأخلاقية، خاصة في سياق نظريته حول الإرادة الحرة والواجب.

يرتبط العقل النظري بالسؤال عن "ما يمكننا معرفته"، بينما يرتبط العقل العملي بالسؤال عن "ما يجب علينا فعله". لكن رغم اختلاف مجالات كل منهما، يرى كانط أن هناك تكاملًا بينهما في صياغة الفعل الأخلاقي، إذ لا يمكن للعقل النظري أن يحدد لنا الأخلاق، ولكن العقل العملي يفرض علينا احترام الواجب بناءً على مبادئ مستقلة عن التجربة الحسية.

يسلط هذا المبحث الضوء على التمييز بين العقل النظري والعقل العملي في فلسفة كانط، ويفحص دور كل عقل في تشكيل سلوك الإنسان الأخلاقي، حيث نبحث في كيف يؤثر العقل العملي في قراراتنا الأخلاقية، وكيف يمكن للعقل النظري أن يقدم إطارا لفهم الأفعال التي يقوم بها الإنسان.

أولا: العقل النظري ووظائفه.

يعد العقل النظري عند إيمانويل كانط أحد الركائز الأساسية لفهم طبيعة المعرفة البشرية وحدودها. فوظيفته الرئيسية تتمثل في تنظيم المعطيات الحسية وتحويلها إلى معرفة ممكنة، أي إلى معرفة تستند إلى التجربة ولكنها لا تكتفي بها فقط، بل تضيف إليها إطارًا عقليًا قبليًا يساعد في فهم العالم الطبيعي. وهذا يعني أن العقل النظري لا يُنتج المعرفة من فراغ، بل يعمل من خلال التنسيق بين ما يقدّمه الحسّ والتصورات أو المفاهيم الفطرية التي

يحتويها العقل سلفا، مثل مفهومي الزمان والمكان والمقولات الاثنتي عشرة التي تحدث عنها كانط في نقد العقل المحض (كانط، د.ت، ص. 122).

وبتالي فإن العقل النظري يهتم بما هو كائن أي بالظواهر والمعطيات التي تقع تحت التجربة والإدراك الحسي. لذلك فهو قادر على إنتاج علوم دقيقة كالرياضيات والفيزياء لكنه يعجز عن التعامل مع القضايا الميتافيزيقية مثل وجود الله أو خلود النفس أو الحرية المطلقة، لأن هذه القضايا لا يمكن التحقق منها بالتجربة، وهي تخرج عن حدود العقل النظري كما حددها كانط بدقة. ومنه يظهر لنا أن العقل النظري محدود في مجاله، ولا ينبغي تحميله ما لا طاقة له به، وإلا وقعنا فيما يسميه كانط "الوهم الميتافيزيقي".

في كتابه نقد العقل المحض، قام كانط بثورة فلسفية شبيهة بتلك التي قام بها كوبرنيكوس في علم الفلك، حيث قلب العلاقة بين المعرفة والموضوع. فبدلًا من أن تكون المعرفة تابعة للموضوع، صارت المواضيع تُفهم بناءً على ما يقدّمه العقل من شروط مسبقة للفهم. وبهذا يتضح لنا أن العقل النظري ليس متلقيًا سلبيًا للواقع، بل مساهم فعّال في بناء معارفنا عن العالم، ضمن شروط محددة لا ينبغي تجاوزها (كانط، د.ت، ص. 133).

لكن رغم هذه الأهمية لا يرى كانط في العقل النظري أساسا كافيا للأخلاق، لأن هذا الأخير لا يمكنه إصدار أوامر أو تشريعات سلوكية، ولا يملك القدرة على تقرير ما "ينبغي" فعله، بل يقتصر على ما "هو كائن". وهنا تظهر حدود العقل النظري وتبرز الحاجة إلى نوع آخر من العقل: العقل العملي، الذي يهتم بمجال الواجب والحرية والمسؤولية الأخلاقية. وفي هذا السياق، يقول كانط إن العقل النظري عاجز عن تبرير المبادئ الأخلاقية، لأنه لا يستطيع التعامل إلا مع الظواهر، في حين أن الأخلاق تتطلب تجاوز الظواهر إلى ما هو أسمى، أي إلى المبادئ المطلقة للواجب (كانط، 2008، ص. 135).

وبذلك نستنتج أن وظيفة العقل النظري رغم أهميتها في بناء المعرفة العلمية تظل قاصرة عن التعامل مع المجال الأخلاقي الذي يتطلب قدرة على الحكم القيمي لا المعرفي فقط. وهذا ما يمهد بنا للانتقال نحو العقل العملي باعتباره الأساس الحقيقي للأخلاق والحرية والمسؤولية الإنسانية.

ثانيا: العقل العملي ومجاله الأخلاقي.

بعد أن حدد إيمانويل كانط وظائف العقل النظري، انتقل في مشروعه النقدي إلى بيان وظيفة العقل العملي، الذي يخصّص له كتابه الثاني نقد العقل العملي. فبينما يهتم العقل النظري بما هو كائن ويبحث في قوانين الطبيعة والمعرفة التجريبية، فإن العقل العملي يهتم بما ينبغي أن يكون، أي بالمجال الأخلاقي الذي يتعلّق بالفعل والإرادة والواجب.

العقل العملي هو القدرة التي يتمتع بها الإنسان لإصدار أحكام أخلاقية على الأفعال، بناءً على مبادئ عقلية محضة لا علاقة لها بالرغبات أو المصالح الذاتية. إنه العقل الذي يُصدر أوامر ملزمة تسمى بـ"الأوامر القطعية"، والتي تُحتَرم لذاتها، لا لِما قد ينتج عنها من منافع أو نتائج. وبهذا يتضح لنا أن العقل العملي لا يستند في أحكامه إلى النتائج، بل إلى مبدأ احترام القانون الأخلاقي، أي أن الفعل يكون أخلاقيًّا فقط عندما يتم بدافع من الواجب وحده (كانط، 2008، ص. 144).

العقل العملي كما يرى كانط يعبر عن الحرية الأخلاقية للإنسان لأن الإنسان لا يخضع فيه لسلطة الميول أو الانفعالات، بل يتصرف بوصفه كائنا عاقلا قادرا على التشريع لذاته. ومنه يظهر لنا أن استقلال العقل العملي عن الميول والغرض هو ما يمنح الفعل قيمته الأخلاقية الحقيقية. فالشخص الذي يفعل الخير لأنه يحترم القانون الأخلاقي، يختلف تمامًا عن الشخص الذي يفعل الشيء نفسه طمعا في مكافأة أو خوفا من عقوبة.

إن الفعل الأخلاقي بحسب كانط لا يبنى على اللذة أو المنفعة، بل على النية الصالحة، أي على "الإرادة الخيرة" التي تعمل في ضوء مبدأ عقلي كوني، يُحتَرم لذاته دون شروط. وهذا ما يميز العقل العملي عن العقل النظري: فالأول يشرع وينظم الأفعال والثاني يفسر ويفهم الظواهر. وبذلك يظهر لنا أن العقل العملي يُشكّل الأساس الحقيقي للأخلاق، لأنه يُخضع الأفعال لمعيار الواجب وليس للنتائج أو الرغبات (كانط، 2008، ص. 148).

وعليه نستنتج أن العقل العملي عند كانط ليس مجرد قدرة على الاختيار بل هو جوهر الحرية الأخلاقية التي تجعل من الإنسان كائنا مسؤولًا أمام ذاته وأمام القانون العقلي. فهو العقل الذي يحدد "ما يجب أن يكون"، ويوجه الإرادة نحو الخير باعتباره واجبًا لا خيارًا.

ثالثا: التمييز بين العقلين عند كانط.

في مشروعه النقدي أجرى إيمانويل كانط تمييزا حاسما بين نوعين من العقل: العقل النظري والعقل العملي حيث ينتمي كل منهما إلى مجال مختلف من مجالات اشتغال الإنسان سواء من حيث الموضوع أو الغاية أو المنهج. ومن خلال هذا التمييز حاول كانط أن يضع حدا لاختلاط المفاهيم بين المعرفة العلمية وبين الأخلاق موضحا أن لكل منهما منطلقاته وأدواته. وبهذا يتضح لنا أن هذا الفصل بين العقلين لا يعني الانفصال الكامل، بل هو فصل منهجي يساعد على ضبط الفهم الفلسفي للواقع من جهة، وللسلوك الإنساني من جهة أخرى (كانط، 2008، ص. 149).

العقل النظري كما سبقت الإشارة يهتم بما هو كائن أي بالواقع الطبيعي والمعطيات الحسية التي يمكن اختبارها وإخضاعها لمبدأ السببية. أما العقل العملي فهو لا يهتم بالواقع بقدر ما يهتم بما ينبغي أن يكون، أي بالواجب الأخلاقي والفعل الحر الصادر عن إرادة تحترم القانون الأخلاقي. وهنا تظهر إحدى أهم الفروقات بين العقلين: فبينما يسعى العقل

النظري إلى معرفة قوانين الطبيعة، يسعى العقل العملي إلى توجيه السلوك الإنساني نحو الخير من خلال مبادئ عقلية خالصة (كانط، 2008، ص. 151).

ومن حيث المنهج نجد أن العقل النظري يعتمد على التجربة والملاحظة في تركيب المعرفة، ويعمل داخل حدود الزمان والمكان، وهو ما أبرزه كانط بوضوح في نقد العقل المحض. في حين أن العقل العملي لا يستند إلى التجربة، بل إلى مبدأ الإرادة الخيّرة التي تستمد مشروعيتها من ذاتها وتعمل وفقا لأوامر عقلية مطلقة تعرف بالواجبات الأخلاقية. ومنه يظهر لنا أن العقل العملي أكثر استقلالًا، لأنه لا يخضع للميول ولا للمصالح، بل يشرع لنفسه انطلاقا من كونه عقلا حرا (كانط، د.ت، ص. 145).

أما من حيث الغاية، فإن غاية العقل النظري هي المعرفة والفهم، ويتلخص سؤاله الأساسي في: "ماذا يمكنني أن أعرف؟"، وهو سؤال موجّه نحو العلم والمنطق والمعرفة الكونية. بينما يسأل العقل العملي: "ماذا يجب عليّ أن أفعل؟"، وهو سؤال أخلاقي بالدرجة الأولى، يسعى لتحديد القاعدة التي يجب أن تحكم السلوك الإنساني الأخلاقي. وبهذا يظهر لنا أن العقل العملي هو المجال الذي تتجلى فيه حرية الإنسان، لأن الأخلاق لا تقوم على ما هو موجود في الطبيعة، بل على ما ينبغي أن يكون وفقًا لقانون عقلي محض (كانط، د.ت، ص. 145).

وبالاعتماد على هذا التمييز استطاع كانط أن يقدم لنا تصورا متماسكا للعقل الإنساني، يقوم على تكامل بين نوعي المعرفة: نظرية وعملية دون خلط بين مجاليهما. فالعقل العملي ليس مجرد أداة مكملة للعقل النظري بل هو أعلى منه مرتبة من حيث القيمة لأنه يتعلق بحريتنا ومسؤوليتنا الأخلاقية بوصفنا كائنات عاقلة ومريدة. وعليه نستنتج أن مشروع كانط الأخلاقي لا يكتمل دون فهم هذا التمايز الأساسي بين العقلين.

رابعا: التكامل بين العقل النظري والعقل العملي.

رغم التمييز المنهجي الذي وضعه كانط بين العقل النظري والعقل العملي، إلا أنه لا يعتبرهما متعارضين أو منفصلين بالكامل بل يرى أن بينهما علاقة تكامل ضرورية تضمن توازن التفكير الإنساني. فكل عقل منهما يخدم وظيفة مختلفة، لكنهما في النهاية يشتركان في هدف أسمى هو تنظيم تجربة الإنسان في العالم نظرا لأن الإنسان ليس فقط كائنا عارفا، بل أيضا فاعلا أخلاقيا مسؤولا عن أفعاله. ومنه يظهر لنا أن التكامل بين العقلين عند كانط هو تعبير عن وحدة الذات العاقلة في أبعادها المعرفية والأخلاقية (كانط، 2008، ص. 152).

العقل النظري كما هو معروف لا يستطيع إثبات مفاهيم ما وراء الطبيعة مثل وجود الله، وخلود النفس، والحرية، لأنه مقيد بالتجربة وبالظواهر الطبيعية فقط. بمعنى أنه لا يستطيع أن يتجاوز حدود المعرفة التجريبية ليصل إلى "الشيء في ذاته". ومن ثمّ، فإن العقل النظري يصل إلى حدود لا يستطيع تجاوزها، وهي الحدود التي يسميها كانط "حدود المعرفة الممكنة". لكن في مقابل هذا العجز النظري، يأتي العقل العملي ليتجاوز هذه الحدود انطلاقًا من متطلبات الفعل الأخلاقي. فمثلًا، لكي يكون الإنسان مسؤولًا أخلاقيًّا، لا بد أن يُفترض أنه حر، رغم أن العقل النظري لا يستطيع إثبات هذه الحرية (كانط، د.ط، ص. 154).

وفي هذا السياق يؤكد كانط لنا أن العقل العملي يكمل ما لا يستطيع العقل النظري الوصول إليه. فمفاهيم مثل "الحرية" و"الواجب" و"الإرادة الخيّرة" لا يمكن للعقل النظري أن يؤسس لها لأنها لا تنتمي إلى عالم الظواهر، بل إلى عالم "النومين"، أي عالم ما يجب أن يكون. لذلك يُفترض العقل العملي هذه المبادئ كقواعد ضرورية لسلوك الإنسان الأخلاقي، وهي ضرورية لأن الأخلاق لا يمكن أن تقوم إلا على أساس حرية الإرادة، والقدرة على الاختيار الأخلاقي الواعي (كانط، 2008، ص. 152).

ولتقريب الفكرة يمكن تقديم المثال التالي: لنفترض أن إنسانًا ارتكب فعلًا غير أخلاقي. من منظور العقل النظري، يمكن تفسير هذا السلوك وفقًا لأسباب بيولوجية أو نفسية أو اجتماعية. أما من منظور العقل العملي، فإن هذا السلوك يُحاسب عليه الإنسان، لأنه كان قادرًا على أن يختار غيره، أي أن العقل العملي يفترض أن الإنسان كان حرًّا في اختياره. وبهذا الافتراض، تصبح الأخلاق ممكنة، وتصبح الحرية شرطًا لازمًا لتحمّل المسؤولية الأخلاقية (كانط. د،ت، ص. 153).

وبالتالي فإن التكامل بين العقل النظري والعقل العملي يسمح لنا بفهم الإنسان في كليته: ككائن يعرف ويفكر وفي الوقت نفسه ككائن حر وفاعل أخلاقي. فالعقل النظري يعلمنا "ما هو" والعقل العملي يوجهنا نحو "ما ينبغي أن يكون". وهذا التكامل هو ما يجعل الفلسفة الكانطية مشروعا متماسكا يسعى إلى تأسيس معرفة عقلية وأخلاقية تقوم على الحرية والواجب.

بعد استعراضنا الفرق بين العقل النظري والعقل العملي في فلسفة كانط تبين لنا أن هذا التمييز لم يكن مجرّد فصل بين نوعين من النشاط العقلي، بل كان أساسًا ضروريًا لفهم طبيعة الإنسان ككائن عاقل وأخلاقي في آنٍ واحد. فالعقل النظري يُعنى بما هو موجود ويُفسّر الواقع وفق قوانين الطبيعة، بينما يضطلع العقل العملي بمهمة توجيه الإنسان نحو ما يجب أن يكون، أي نحو الفعل الأخلاقي النابع من الإرادة الحرة والواجب.

ومن خلال هذا التكامل بين العقلين يظهر لنا أن الفلسفة الأخلاقية عند كانط لا يمكن تصورها بمعزل عن هذا التأسيس العقلي المزدوج، حيث يقوم العقل النظري بتحديد حدود المعرفة الممكنة، بينما يتولى العقل العملي مهمة تجاوز هذه الحدود لتأكيد مفاهيم مثل الحرية والواجب والمسؤولية. وهكذا فإن الأخلاق الكانطية تجد معناها الحقيقي في مجال

العقل العملي لأنه هو الذي يمكن الإنسان من إدراك نفسه ككائن حر ويمنحه القدرة على الفعل انطلاقًا من مبادئ عقلية لا من دوافع حسية أو نتائج خارجية. وهذا ما سيمهد لنا في الفصل الموالي لفهم كيف تبنى الإرادة الحرة في علاقتها بالواجب باعتبارها حجر الأساس في المشروع الأخلاقي الكانطي.

الفصل الثاني: الواجب الأخلاقي والإرادة الحرة.

المبحث الأول: حقيقة الواجب الخلقي عند كانط.

المبحث الثاني: طبيعة الإرادة الحرة وعلاقتها بالواجب.

المبحث الثالث: مسلمات الواجب الأخلاقي.

تمهيد:

تعتبر مسألة الإرادة الحرة والواجب الأخلاقي من القضايا المحورية في الفلسفة الأخلاقية، وقد تناولها الفيلسوف إيمانويل كانط بعمق في نظرياته حول الأخلاق. وفي هذا الفصل، سنتناول هذه المسائل في ضوء فكر كانط، حيث سنعرض في المبحث الأول حقيقة الواجب الأخلاقي وفقًا لتصوراته، مع تحديد الأسس التي يقوم عليها هذا الواجب. أما في المبحث الثاني، فسنناقش المسلمات التي يرتكز عليها الواجب الأخلاقي عند كانط، مثل العقلانية والحرية، وكيف تؤثر هذه المسلمات في تحديد السلوك الأخلاقي. وفي المبحث الثالث، سنتناول طبيعة الإرادة الحرة وعلاقتها بالواجب الأخلاقي، محاولين فهم كيفية تعامل كانط مع مفهوم الحرية والإرادة في سياق اتخاذ القرارات الأخلاقية.

المبحث الأول: حقيقة الواجب الخلقي عند كانط.

يعد الواجب الأخلاقي من القضايا المركزية في فلسفة إيمانويل كانط، حيث يشغل دورا محوريا في بناء نظرته للأخلاق والحرية. وفي هذا بالتحديد، سنتناول حقيقة الواجب الأخلاقي كما يراه كانط، والذي يعتبر قانونا أخلاقيا كونيا يفرض نفسه على الإرادة البشرية. حيث سنعمل على توضيح كيف يعرف كانط الواجب الأخلاقي باعتباره التزاما عقلانيا نابغا من العقل المحض، بعيدا عن أي تأثيرات عاطفية أو شخصية. سنستعرض أيضا مفهوم "الأمر القطعي" الذي يعد الأساس في توجيه الأفعال الأخلاقية وفقا لما يراه كانط ضروريا وواجبا في جميع الأوقات. و عليه فإن هدفنا في هذا الصدد هو تقديم فهم معمق لكيفية تصور كانط للواجب الأخلاقي في إطار فلسفته الأخلاقية، وتحديد أبعاده التي تميزها عن الأخلاقيات الأخرى المبنية على الرغبات أو الميول الذاتية.

يعتبر الواجب الأخلاقي عند كانط قانونا عقليا بحثا، حيث يفرض على الأفراد من خلال العقل الخالص، بعيدا عن التأثيرات العاطفية أو الرغبات الشخصية. وفي كتابه نقد العقل العملي، نجد أن كانط يشير إلى أن الواجب الأخلاقي لا يشتق من الميول الشخصية، بل من العقل الذي يملي على الإنسان ما يجب فعله بصرف النظر عن أي تأثيرات خارجية. وفي هذا يقول كانط: **"الواجب الأخلاقي ليس فريضة فحسب، بل هو ما يفرضه العقل البشري على ذاته بشكل غير مشروط"** (كانط، 1966، ص 102).

وبهذا يتضح لنا أن الواجب الأخلاقي لا يرتبط بالظروف الشخصية للفرد، بل يُعتبر التزامًا عقليًا مستقلًا عن الرغبات والميول الفردية. وبذلك يظهر لنا أن الأخلاق عند كانط تقوم على أساس عقلاني خالص لا يمكن تحريفه وفقًا لتقلبات الحياة.

كما أن كانط يرى أن الواجب الأخلاقي لا يقتصر على فرد أو مجموعة معينة، بل يجب أن يكون قنونا عاما صالحا لجميع البشر في جميع الأوقات. حيث في كتابه أسس ميتافيزيقا الأخلاق، يوضح كانط بقوله: "**يجب أن يتصرف الإنسان وفقا لقانون يمكن أن يشرع به للجميع دون استثناء**" (كانط، 1969، ص 102). وبتالي فإن هذه المقولة تشير إلى أن الواجب الأخلاقي ليس خاصة بالمواقف الفردية، بل هو مبدأ عام يفترض أن يسير عليه كل إنسان في أي زمان أو مكان. وعليه، نستنتج أن الأخلاق عند كانط هي قانون كوني يجب أن ينطبق على الجميع دون استثناء. وبذلك، نجد أن أي فعل أخلاقي يجب أن يكون قابلًا للتطبيق على الجميع، مما يضمن العدالة والمساواة في التعامل بين الأفراد.

كما في فلسفة كانط، يعد الواجب الأخلاقي مرتبطا بمفهوم الحرية. فالإنسان لا يمكن أن يكون مسؤولا عن تصرفاته الأخلاقية إلا إذا كانت هذه التصرفات ناتجة عن إرادته الحرة. إذ يقول كانط في كتابها نقد العقل العملي: "**الحرية هي الشرط الضروري لكل الواجبات الأخلاقية، لأن الإنسان لا يمكن أن يلتزم بقانون أخلاقي إلا إذا كان حرا في اختياره**" (كانط، 1966، ص 98). وبهذا يتضح لنا أن الواجب الأخلاقي عند كانط يتطلب من الإنسان أن يكون قادرا على اتخاذ قراراته بحرية تامة. وبالتالي، تظهر العلاقة الوثيقة بين الواجب الأخلاقي والحرية، حيث لا يمكن أن يُحمل الإنسان مسؤولية تصرفاته الأخلاقية إلا إذا كان قادرًا على الاختيار بحرية دون إكراه.

يؤكد كانط على أن الواجب الأخلاقي لا يمكن أن يكون مشروطا بأي من العوامل الخارجية كالمكافآت أو العقوبات. فالأخلاق في نظره هي أخلاق مطلقة، أي أن القيم الأخلاقية لا تتغير بتغير الظروف أو المصالح. في هذا السياق بالذات، يقول كانط: "**الأخلاق ليست مجرد تقليد اجتماعي أو عادات متغيرة، بل هي قاعدة غير مشروطة يجب أن يلتزم بها جميع البشر**" (كانط، 1969، ص 107). ومن خلال هذا التصريح الذي صرح

به كانط ، نستنتج أن الواجب الأخلاقي عند كانط لا يتأثر بتقلبات الحياة أو الاختيارات الشخصية، بل يعتبر قاعدة ثابتة يجب الالتزام بها دون شروط أو استثناءات. ومن هنا يظهر لنا أن الواجب الأخلاقي عند كانط لا يقبل التغيير أو التحوير وفقًا للظروف المتغيرة.

كما أن الواجب الأخلاقي عند كانط ليس مجرد مفهوم نظري، بل هو مبدأ عملي يؤثر في سلوك الأفراد ويحدد كيفية تصرفهم في الحياة اليومية. في كتابه أسس ميتافيزيقا الأخلاق، يوضح ذلك قائلا : **"الفرد لا يمكنه أن يكون أخلاقيًا إلا إذا اتبع الواجبات التي تفرضها عليه إرادته الحرة"** (كانط، 1969، ص 108). ومنها يظهر لنا كانط أن الواجب الأخلاقي يجب أن يكون العامل المحرك للسلوك البشري، حيث يتعين على الأفراد اتباع هذا الواجب ليس بسبب الدوافع الشخصية أو العواقب الاجتماعية، بل باعتباره واجبا عقليا مفروضا من العقل ذاته. وعليه نستنتج أن الواجب الأخلاقي عند كانط ليس فقط مبدأ نظريًا، بل هو موجه عملي يؤثر في كيفية تصرف الأفراد.

يعتبر كانط أيضا ، أن الواجب الأخلاقي لا يمكن أن يكون نتاجا لرغبات أو دوافع خارجية، بل هو نابع من دافع داخلي يعبر عن التزام العقل المستقل. حيث إن الواجب الأخلاقي في فلسفة كانط لا يتوقف على المصالح الخاصة أو الغايات الشخصية، بل هو إملاء من العقل الخالص (الربيع، 1980، ص 122). ومن هذا المنطلق، فإن الواجب الأخلاقي لا يفرض بسبب أي تأثيرات خارجية، بل نتيجة لقرار عقلي داخلي يجب أن يكون وفقا لمبدأ يمكن أن يشرع به للجميع. هذه الرؤية تختلف عن النظريات الأخلاقية الأخرى التي تربط الأخلاق بالمكافآت أو العقوبات (قنصوه، 2010.ص38)

بناء على هذا التصور الكانطي ، فإنه لا يمكن للإنسان أن يكون أخلاقيا إلا إذا كانت إرادته حرة في اتخاذ القرار الأخلاقي، أي أن يكون القرار نابعا من الواجب ذاته وليس من

أي غاية أخرى. حيث إن فلسفة كانط الأخلاقية ترفض أن تكون الأخلاق مجرد تفاعل مع المصالح الخاصة أو العواقب المحتملة، بل تتطلب التزاما داخليا بالواجب بغض النظر عن النتائج (عبده، 1998، ص 90). وعليه، فإن الواجب الأخلاقي في نظرية كانط لا يفرض على الشخص من الخارج بل يظل دافعا داخليا يعكس الحرية العقلية التي يتسم بها الإنسان.

ومنه فإن كانط ينظر إلى الواجب الأخلاقي على أنه مستقل عن العواقب. أي أن الواجب الأخلاقي يجب أن ينفذ بناء على المبدأ الأخلاقي ذاته، لا بناء على النتائج المترتبة على الفعل. وبتالي فإن الواجب الأخلاقي لا يتوقف على العواقب التي يمكن أن تترتب على الأفعال، بل يظل التزانا نابعا من القيم الأخلاقية المجردة" (بدوي، 1985، ص 113). وهذا يعني أن الإنسان لا يلتزم بالأخلاق من أجل تحقيق مصلحة معينة، بل يلتزم بها فقط لأن الواجب يفرض عليه ذلك. وعليه يظهر هذا الفارق الكبير بين فلسفة كانط ونظريات أخلاقية أخرى، مثل البراغماتية أو النفعية، التي تعتمد على تقييم النتائج.

ومن وجهة نظر كانط أيضا ، أن الواجب الأخلاقي ليس مجرد قاعدة سلوكية، بل هو أمر عقلي داخلي يجب أن ينفذ. إذ أن الواجب الأخلاقي في فلسفة كانط لا يأتي من تجارب حسية أو تأثيرات خارجية، بل هو حكم عقلي بحت ينشأ من العقل البشري (الحاج، 2000، ص 220). ومن هنا، فإن الواجب الأخلاقي يصبح دافعا داخليا يحمل الإنسان على الالتزام بالمبادئ الأخلاقية الثابتة، بعيدا عن أي عوامل مؤثرة خارجية.

كما نجد كانط يؤكد لنا ، أن الواجب الأخلاقي يجب أن يفرض نفسه على الإرادة من خلال العقل الخالص، دون النظر إلى الميول الشخصية أو المصالح الفردية. حيث الأفعال الأخلاقية ليست نتيجة لمشاعر أو ميول، بل هي نتيجة للعقل الذي يفرض على الفرد القيام بالتصرفات التي تتوافق مع الواجب الأخلاقي (كرم، 1963، ص 415). وبتالي فإن هذه الرؤية

تدل على أن الواجب الأخلاقي في فلسفة كانط لا يتأثر بالظروف الاجتماعية أو الفردية، بل يعتمد بشكل كامل على العقل الذي يوجه الإنسان نحو الأفعال الصائبة.

يعتبر كانط أن الأخلاق لا يمكن أن تعتمد على أي دافع خارجي أو مصلحة شخصية، بل يجب أن تكون مبنية على الواجب العقلي الذي يمليه العقل البشري، وبالتالي تختلف عن الحوافز الأخرى مثل المصلحة الذاتية أو السعي وراء السعادة. وفي هذا الإطار، يقول كانط :"**لا يمكن للواجب الأخلاقي أن يعتمد على السعادة أو المصلحة الذاتية لأن هذه الأهداف متغيرة وتعتمد على الظروف الخاصة بالفرد**" (كانط، 1969، ص 122).

ومنه فإن كانط يركز على أن الواجب الأخلاقي هو التزام عقلي يجب على الأفراد اتباعه بغض النظر عن الميول الشخصية أو العواقب التي قد تترتب على الفعل الأخلاقي. ففي حين أن الإنسان قد يسعى وراء السعادة أو المنفعة الشخصية، فإن الأفعال الأخلاقية لا تعتمد على مثل هذه الدوافع. ويقول كانط أيضا : "**الأخلاق لا ترتبط بتحقيق السعادة بل بتحقيق ما هو صواب وفقا للقانون الأخلاقي الكوني الذي يمليه العقل**" (كانط، 1966، ص 136). وهذا يعني أن الواجب الأخلاقي ليس مرتبطا بأي غاية دنيوية أو فردية، بل هو حكم عقلي مجرد.

كما وانه عندما يتحدث كانط عن التمييز بين الواجب الأخلاقي والمصلحة الذاتية، فإنه يشدد على أن الأفعال التي تحركها المصلحة الشخصية لا يمكن اعتبارها أخلاقية في جوهرها، لأن المصلحة الذاتية تتعلق بالمنفعة الخاصة التي يسعى الفرد لتحقيقها. في هذا الصدد، يؤكد كانط "إن الأفعال التي تهدف إلى تحقيق المصلحة الذاتية لا يمكن أن تكون أخلاقية لأنها لا تتبع ما يمليه العقل بل تسعى لتحقيق منافع فردية" (كانط، 1969، ص 125).

بناء على ذلك، لا ينظر إلى الأفعال التي تندرج تحت نطاق المصلحة الذاتية كأفعال أخلاقية، بل هي ببساطة أفعال تهدف إلى الحصول على مكاسب شخصية.

كما وفي فلسفة كانط، يتم تحديد الأخلاق ليس بناءً على عواقب الأفعال أو رضا الشخص نفسه، بل بناءً على الفعل الذي يتم تبنيه باعتباره واجبا أخلاقيا. وهذا التوجه يتناقض مع الفلسفات التي ترى أن الأخلاق تعتمد على النتيجة المرجوة أو السعادة التي يتوقع تحقيقها من الفعل. وفي هذا السياق بالتحديد يقول كانط : "**العمل الأخلاقي هو كذلك بناء على نية الفرد وأهدافه العقلية، وليس بناء على عواقب هذا العمل أو تأثيره على سعادة الفرد**" (كانط، 1966، ص 137).

كما يعارض كانط الرأي الذي يرى أن السعي وراء السعادة يمكن أن يكون أساسًا للأخلاق. فالسعادة، بحسب كانط، هي غاية قد تختلف من فرد لآخر وتكون عرضة للتغيرات الزمانية والمكانية. يقول كانط: "**الأخلاق يجب أن تبنى على أساس من المبادئ العقلية الثابتة التي لا تتغير بتغير الظروف أو الأشخاص**" (كانط، 1966، ص 129). بمعنى آخر، لا يمكن أن تكون السعادة مقياسا للأخلاق، بل يجب أن يكون السلوك الأخلاقي مرتكزا على الواجب الذي يفرضه العقل بغض النظر عن النتيجة أو الثمرة التي قد يحققها الفرد.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين الواجب الأخلاقي وبقية القيم، فإن كانط يصر على أن الأخلاق يجب أن تكون واجبا من قبل العقل وحده، ويجب أن تتصرف الإرادة بما يتوافق مع هذا الواجب دون النظر إلى أي مصلحة فردية أو عاطفية. كما يؤكد كانط أنه عندما يعمل الإنسان وفقا للواجب الأخلاقي، فإنه يتصرف بناءً على قانون عقلي كوني، ويجب أن يكون هذا القانون قابلًا للتطبيق على الجميع دون استثناء(كانط، 1966، ص 133). وبالتالي،

يعتبر الواجب الأخلاقي هو المبدأ الأساسي الذي يجب أن يوجه الأفعال الأخلاقية في جميع الأحوال.

ومن هنا، يتبين لنا التمييز الأساسي في فلسفة كانط بين الأخلاق كالتزام عقلي واجب وبين الأفعال الموجهة بدوافع شخصية أو عاطفية. حيث إذا كانت الأفعال الأخلاقية تعتمد على المصلحة الذاتية أو السعي نحو السعادة، فإنها لا تكون أخلاقية في نظر كانط، لأن الأخلاق لا ينبغي أن تتأثر بهذه العوامل الخارجية. بدلا من ذلك، يجب أن يتم الحكم على الأفعال بناء على التزامها بالقوانين الأخلاقية العقلية التي تتجاوز الميول الشخصية والدوافع العاطفية.

بعد عرضنا لمفهوم الواجب الأخلاقي عند كانط، يتضح لنا أن هذا المفهوم يحتل مكانة مركزية في فلسفته الأخلاقية، حيث يتمثل الواجب في كونه قانونا عقليا كونيا مجردا، لا يخضع للميول الشخصية أو المؤثرات الخارجية. فقد أبرز كانط أن الأساس الحقيقي للأخلاق لا يكمن في النتائج أو الأهداف، بل في احترام القانون الأخلاقي الصادر عن العقل المحض.

وبهذا يتضح لنا أن الواجب الأخلاقي عند كانط ليس مجرد شعور أو نزعة ذاتية، بل هو التزام داخلي يفرض على الإنسان أن يتصرف وفق مبدأ يكون صالحا ليصبح قانونا عاما لكل البشر. وعليه نستنتج أن الإرادة الخيرة، التي تطيع القانون الأخلاقي بدافع من احترامه وحده، تشكل جوهر السلوك الأخلاقي الحق.

ومنها يظهر لنا أن فلسفة كانط الأخلاقية تقدم تصورا مثاليا للإنسان بوصفه كائنا عاقلا مسؤولا، يسعى إلى تحقيق الخير ليس طلبا لمنفعة أو خوفا من ضرر، بل بدافع من

التزامه بمبدأ الواجب نفسه. وهكذا تتضح لنا أهمية الواجب الأخلاقي في تأسيس قيم العدالة والحرية في إطار رؤية عقلانية محضة.

المبحث الثاني: طبيعة الإرادة الحرة وعلاقتها بالواجب.

بعد أن وقفنا على مسلمات الواجب الأخلاقي في فلسفة كانط، والتي ترتكز أساسا على الحرية والضرورة وخلود النفس، بات من الضروري التعمق أكثر في جوهر هذه الحرية باعتبارها المحور الأساسي الذي تقوم عليه الفاعلية الأخلاقية. فالحرية عند كانط لا تفهم بمعناها التلقائي أو العبثي، بل ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة الإرادة بوصفها قدرة عقلية واعية تختار وفقا لقوانينها الذاتية.

وعليه يبين لنا أن دراسة طبيعة الإرادة الحرة تكشف عن العلاقة الوثيقة بين الحرية والواجب، إذ أن الفعل الأخلاقي لا يكتسب قيمته إلا حين يصدر عن إرادة حرة تحترم القانون الأخلاقي. وبهذا يظهر لنا أن الواجب ليس قيدا خارجيا على الإرادة، بل هو تجل لحريتها الداخلية وعقلانيتها الخالصة.

وبالتالي نستنتج أن فهم طبيعة الإرادة الحرة، وتحليل علاقتها بالواجب الأخلاقي، يمثل خطوة جوهرية لفهم البناء الكانطي للأخلاق، ويكشف عن عمق الرؤية التي تجعل من الإنسان كائنا أخلاقيا بامتياز، قادرا على التشريع لنفسه وفق مقتضيات العقل العملي.

إن فلسفة كانط حول الإرادة الحرة والواجب تركز على العلاقة المتبادلة بين هذين المفهومين، حيث إن الحرية لا تقتصر على القدرة على اتخاذ القرارات فحسب، بل تشمل أيضا قدرة الإنسان على الالتزام بالواجبات الأخلاقية. الحرية، وفقا لكانط، ليست مجرد اختيار بين الخيارات المتاحة، بل هي الالتزام بالقيم الأخلاقية التي تفرضها القوانين الأخلاقية العالمية. ومن هنا يظهر لنا أن الحرية هي عنصر أساسي في تحديد الواجب

الأخلاقي، حيث إن الإنسان لا يكون "حرا" إلا إذا كان قادرا على اتخاذ قرارات أخلاقية حرة تتماشى مع الواجب الأخلاقي الذي يفرضه عليه القانون الكوني (كانط، 1969، ص 233).

وبهذا يتضح لنا أن الإرادة الحرة عند كانط تتجاوز كونها مجرد قدرة على الاختيار العشوائي، فهي القوة التي تتيح للإنسان التزامه بالقانون الأخلاقي، وذلك من خلال اختياراته الأخلاقية. وعليه نستنتج أن الإرادة الحرة هي الأساس الذي يمكن من خلاله تحقيق الواجب الأخلاقي، حيث لا يكون الفعل أخلاقيًا إلا إذا كان نابعا من إرادة حرة، تلتزم بالقانون الأخلاقي وتستجيب للمبادئ الأخلاقية العالمية (كانط، 1966، ص 216)

ومن هنا يظهر لنا أن الحرية ليست حالة من الفوضى أو التهور، بل هي التزام بالقيم الأخلاقية الكونية التي تقرها الأخلاق الكانطية. وبهذا يتضح لنا أن الإنسان لا يكون حرًا بمعنى حقيقي إلا إذا كان قادرا على اتخاذ قرارات أخلاقية حرة، تتماشى مع الواجب الأخلاقي الذي يفرضه عليه القانون الكوني، حيث لا يمكن للإنسان أن يتصرف بشكل أخلاقي إلا إذا كانت اختياراته تتم وفقا لمبادئ أخلاقية عالمية، وبالتالي فإن الواجب الأخلاقي هو تعبير فعلي عن الإرادة الحرة (الربيع، 1980، ص 50)

الحرية، كما يراها كانط، لا تتناقض مع الواجب الأخلاقي بل هي شرط أساسي لتحقيقه.

ومن هنا يظهر لنا أن الحرية التي يعبر عنها كانط ليست حرية فوضوية أو غير منضبطة، بل هي حرية ذات أساس عقلاني، وهي القدرة على احترام القوانين الأخلاقية التي يضعها الإنسان لنفسه. يوضح كانط أن الحرية هي الخيار العقلاني الذي يقوم به الفرد من خلال اختياره للأفعال الأخلاقية وفقًا لمعايير العقل. وبهذا يتضح لنا أن الإنسان لا يكون حرا في المفهوم الكانطي إلا عندما يختار بشكل عقلاني الالتزام بالقيم الأخلاقية

التي تفرضها القوانين الأخلاقية. إن الحرية ليست حرية غير محدودة، بل هي مرتبطة بالقدرة على الانضباط وفقًا للقيم الأخلاقية التي يحددها العقل.(كانط، 1969، ص 245)

وعليه نستنتج أن الحرية في نظر كانط لا تعني القدرة على التصرف كيفما شاء الإنسان دون قيود، بل تعني قدرة الإنسان على اتخاذ القرارات الأخلاقية وفقا للعقل واختيار الأفعال التي تتماشى مع الواجب الأخلاقي. ومن هنا يظهر لنا أن الواجب الأخلاقي ليس شيئًا مفروضًا من الخارج، بل هو تعبير عن اختيار الإنسان الحر الذي يقبل بتوجيهه بناءً على القانون الأخلاقي الذي يعتمد عليه عقله. الفكرة المركزية هنا هي أن الواجب الأخلاقي يختار بحرية ولا يفرض من الخارج، لأن الالتزام به ينبع من حرية الإرادة المستندة إلى العقل. ومن هنا يتضح أن الواجب الأخلاقي هو تجسيد فعلي للحرية الحقيقية، حيث لا يمكن تصور الالتزام بالواجب الأخلاقي إلا في سياق الإرادة الحرة التي تتبع العقل وتختار القيم الأخلاقية بحرية كاملة (عبده، 1998، ص 119).

كما إن الإنسان الذي يمتلك إرادة حرة هو شخص يمتلك القدرة على اختيار الفعل الأخلاقي بدون أن يكون ملزما بالخضوع لضغوط خارجية، بل يتبع التوجيهات الداخلية التي تصدر عن العقل. وبهذا يتضح لنا أن الإرادة الحرة ليست مجرد قدرة على الاختيار العشوائي، بل هي القدرة على الاختيار العقلاني الذي يستجيب للقيم الأخلاقية الداخلية. في فلسفة كانط، يفهم من الإرادة الحرة أنها ليست إرادة فوضوية أو مرتبطة بالرغبات العاطفية، بل هي الإرادة التي تلتزم بالقانون الأخلاقي وتستند إلى المبادئ العقلانية التي يحددها العقل الأخلاقي. (كانط، 1966، ص 257) وعليه يظهر لنا أن الإرادة الحرة في نظر كانط هي قدرة الإنسان على التزام الواجب الأخلاقي الذي يختاره استنادًا إلى العقل الذي يوجهه وفقًا لمبادئ الأخلاق. (كانط، 1969، ص 242)

ومن هنا نستنتج أن التزام الإنسان بالقانون الأخلاقي لا يعني الخضوع لسلطة خارجية أو اتباع أوامر مفروضة عليه، بل هو نتيجة لاختيار داخلي يعبر عن إرادته الحرة في اتخاذ قراراته الأخلاقية. وفي هذا السياق، يرى كانط أن الالتزام بالواجب الأخلاقي يتطلب إرادة حرة تكون قادرة على اتخاذ القرار الأخلاقي استنادا إلى المبادئ العقلانية دون أي تأثيرات خارجية. (ميمون، 1980، ص 115)

وبهذا يظهر لنا أن الإرادة الحرة ليست مجرد قدرة على الاختيار بين الخيارات المتاحة، بل هي قدرة على الالتزام بالواجبات الأخلاقية التي تفرضها القوانين الأخلاقية التي ينشئها العقل البشري. وعليه، نستنتج أن الفعل الأخلاقي لا ينبع من ضغوط خارجية، بل هو استجابة إرادية ناتجة عن القرار الحر الذي يتخذه الإنسان وفقا للمبادئ العقلانية التي يحددها القانون الأخلاقي. وبهذا المعنى، يمكن القول إن الفعل الأخلاقي هو نتاج الإرادة الحرة التي تتبع القيم العقلانية وتلتزم بالقوانين الأخلاقية التي وضعها الإنسان لنفسه. (عبده، 1998، ص 160)

في نظرية كانط الأخلاقية، الواجب الأخلاقي يمثل التعبير الفعلي والمباشر للإرادة الحرة. وهذا ما يوضحه لنا كانط في عمله "نقد العقل العملي" حيث يبين أن الإرادة الحرة ليست مجرد القدرة على الاختيار بين البدائل، بل هي أساس الالتزام بالواجب الأخلاقي. وبهذا يتضح لنا أن الإنسان لا يمكنه أن يكون "حرا" حقا إلا إذا اختار أن يتصرف وفقا للقوانين الأخلاقية التي يقرها العقل، وهي قوانين يتبناها الفرد عن طواعية. كانط يؤكد أنه لا توجد حرية حقيقية من دون توافق الفعل مع مبدأ الاستقلالية، والذي ينص على أن الفعل الأخلاقي يجب أن يتم نابعًا من إرادة حرة تلتزم بالقانون الأخلاقي الذي يحددها. (كانط، 1966، ص 282)

وفي هذا السياق، يشير كانط إلى أن الإرادة الحرة تتطلب الالتزام بالقانون الأخلاقي كشرط أساسي للحرية الحقيقية، وبالتالي لا يعتبر الإنسان "حرا" إذا كانت اختياراته تتنافى مع القيم الأخلاقية العالمية. إن الحرية، كما يراها كانط، ليست فوضوية أو غير منضبطة، بل هي حرية تتخذ شكل القدرة على احترام القوانين الأخلاقية التي يتم تحديدها بناء على العقل، كما يصرح كانط في كتابه "أسس ميتافيزيقا الأخلاق" ويقول: "**إن حريتنا ليست مجرد اختيار عشوائي أو تفضيل بين الخيارات، بل هي القدرة على اتخاذ القرار وفقا للمبدأ الذي يكون قابلاً للتطبيق عالميا**" (كانط، 1969، ص 172).

وعليه يظهر لنا أن الاختيارات الأخلاقية للإنسان يجب أن تتماشى مع القانون الأخلاقي الذي يعتبر عالميا، وهو ما يفسر لماذا لا يمكن للإنسان أن يختار فعلا أخلاقيا من دون أن يكون هذا الاختيار متسقا مع القيم التي تعبر أخلاقية لكل البشر. من هذا المنطلق، إذن نستنتج أن الفعل الأخلاقي، كما يحدده كانط، لا يمكن أن يكون نتيجةً لمشاعر أو رغبات عاطفية، بل هو نتيجة استجابة للعقل الذي يوجه الإرادة الحرة نحو الواجب الأخلاقي.(الربيع ميمون، 1980، ص 112)

أما عن كيفية ارتباط الإرادة الحرة بالواجب الأخلاقي في مفهوم كانط، فيؤكد على أن الفعل الأخلاقي لا يُعتبر سوى إذا كان مبدأًا عامًا يمكن أن يُطبق على الجميع دون استثناء. وبهذا يتضح لنا أن الإنسان لا يتحقق من حريته إلا إذا اختار وفقًا للقانون الأخلاقي الذي يصير بالنسبة له مبدأً عالميًا. في هذه الحالة، ليس الفعل الأخلاقي مجرد نتيجة لاختيار من الخارج، بل هو تعبير عن احترام الإنسان للقانون الأخلاقي الذي هو جزء من إرادته الحرة.(عبده، 1998، ص 154)

وبهذا يظهر لنا أن العلاقة بين الإرادة الحرة والواجب الأخلاقي ليست علاقة تناقض، بل علاقة تكامل وتوازن، كما أكد كانط. إذ أن الواجب الأخلاقي هو القاعدة التي توجه الإرادة الحرة نحو الأفعال الأخلاقية، بينما توفر الإرادة الحرة الإمكانية للفرد لاختيار ما هو أخلاقي استنادا إلى العقل والواجب. وبالتالي، نستنتج أن الإنسان لا يستطيع أن يحقق حريته الحقيقية إلا من خلال التزامه بالواجب الأخلاقي الذي يفرضه عليه القانون الأخلاقي العقلاني، والذي هو في جوهره تعبير عن إرادته الحرة.

و عليه نستنتج مما سبق أن الإرادة الحرة في فلسفة كانط تشكل الأساس الذي يُمكّن الإنسان من الالتزام بالواجب الأخلاقي. فالإرادة الحرة ليست مجرد قدرة على الاختيار بين البدائل، بل هي القدرة على اتخاذ القرارات الأخلاقية التي تتماشى مع القيم الأخلاقية العامة التي تتجاوز الحدود الشخصية. وفقًا لكانط، لا يمكن للإنسان أن يكون حر إلا إذا كان قادرا على الالتزام بالقانون الأخلاقي الذي يفرضه عقله، وبالتالي يصبح الواجب الأخلاقي هو التعبير الفعلي لهذه الإرادة الحرة.

وقد اتضح لنا من خلال تحليل العلاقة بين الإرادة الحرة والواجب أن هذه العلاقة ليست علاقة تناقض، بل هي علاقة تكامل وتوازن، حيث لا يمكن للفرد أن يختار الفعل الأخلاقي إلا إذا كانت اختياراته تتوافق مع القانون الأخلاقي العالمي الذي يحدد قيم الخير والشر. وعليه، فإن الفعل الأخلاقي في الفكر الكانطي لا يعتبر مجرد تلبية لرغبات أو ميول شخصية، بل هو استجابة لعقل الإنسان الذي يوجه الإرادة الحرة نحو الالتزام بالواجب الأخلاقي.

ومنه ، نخلص إلى أن الإرادة الحرة هي الشرط الأساسي لتحقيق الواجب الأخلاقي في فلسفة كانط، حيث يعتبر الفعل الأخلاقي تعبيرا عن الحرية التي لا تتحقق إلا بتوافق الإرادة

مع المبادئ الأخلاقية العامة التي يمكن تطبيقها على الجميع، مما يعكس احترام الإنسان للعقل والقيم الإنسانية المشتركة.

المبحث الثالث: مسلمات الواجب الأخلاقي.

إذا كان الواجب الأخلاقي يمثل قاعدة مركزية في بناء السلوك الإنساني فإن قيامه لا يكون إلا استنادا إلى مجموعة من المسلمات الضرورية التي تضمن له مشروعيته ومعناه. ذلك أن الفعل الأخلاقي لا يتحقق بصورة حقيقية إلا بتوفر شروط قبلية تجعله ممكنا وقابلا للتقدير. ومن أهم هذه المسلمات: الحرية التي تسمح للإنسان بالاختيار الواعي، والضرورة التي تمنح الفعل طابع الإلزام الداخلي، وخلود النفس الذي يؤمن استمرارية الجزاء الأخلاقي عبر ما يتجاوز حدود الحياة الدنيوية. بناء على ذلك، سنتناول هذه المسلمات بالتحليل والبيان، مبرزين علاقتها الجوهرية ببنية الواجب الأخلاقي.

أولا: الحرية.

تعد الحرية أحد الأسس المحورية التي ينبني عليها الواجب الأخلاقي، إذ لا يمكن تصور فعل أخلاقي أصيل من دون افتراض قدرة الإنسان على الاختيار بين الخير والشر. فالحرية في التصور الأخلاقي لا تعني مجرد غياب الإكراهات الخارجية، بل تتمثل في استقلال الإرادة وخضوعها لقانون تشرعه لنفسها. إذ حينما يلتزم الإنسان بالواجب الأخلاقي، فإنه لا يفعل ذلك انقيادا لميول شخصية أو مؤثرات حسية، بل بناء على إرادة حرة تستلهم القانون الأخلاقي بوصفه قانونا كليا ومطلقا (كانط، 1969، ص. 145). وبهذا يتضح لنا أن الحرية لا تفهم باعتبارها حالة طبيعية بل باعتبارها خاصية عقلية ترتبط بقدرة الذات على التوجيه الأخلاقي المستقل.

لقد أبرزت الفلسفة الكانطية أن الحرية تمثل شرطا قبليا لقيام الأخلاق، إذ تجعل الإنسان مسؤولا عن أفعاله، قادراً على مساءلة ذاته، مستحقا للثناء أو اللوم تبعا لاختياراته. فالفعل الأخلاقي، وفقا لهذا التصور، لا يكتسب قيمته من نتائجه، بل من صدوره عن إرادة حرة خاضعة للعقل العملي المحض (كانط، 1966، ص. 189). وعليه يبين لنا أن الاستقلال الذاتي، بوصفه خضوعا للإرادة الحرة للقانون الأخلاقي، هو جوهر الحرية الحقة التي تميز الكائن الأخلاقي عن الكائن الطبيعي.

ومنها فإن الحرية التي أقرها كانط ليست حرية طبيعية تخضع لعلاقات السببية، بل حرية إرادة خالصة تتحرر من الحتمية الطبيعية، لتؤسس فعلها على مبدأ الاستقلال الذاتي (بوترو، 1971، ص. 112). وبهذا يظهر لنا أن الفعل الأخلاقي الكانطي لا يرد إلى غرائز أو أهواء، بل يتأسس على إرادة عقلية تسعى إلى تحقيق الخير وفقاً لقانون كوني.

وفي هذا الإطار بالتحديد ، نجد أن الحرية عند كانط تتداخل مع القانون الأخلاقي تداخلا عضويا، فلا يمكن تصور أحدهما دون الآخر. إذ إن الحرية بدون قانون عقلي تتحول إلى فوضى عبثية، والقانون بدون حرية يصير قيداً قسرياً فارغاً من كل دلالة أخلاقية (كرسنو فوانت وأندرجي كليسوفسكي، ص. 77). وبالتالي نستنتج أن الحرية عند كانط ليست انتفاء للقيود الخارجية فقط، بل هي التزام عقلاني نابع من الذات نحو مبادئ أخلاقية مطلقة.

ومن جهة أخرى، تتسم الحرية الكانطية بطابع مثالي، إذ لا ترتبط بالواقع التجريبي الحسي، بل تنتمي إلى عالم نومينالي معقول يتجاوز حدود الطبيعة الخاضعة للسببية (الربيع، 1980، ص. 154). وبهذا يتضح لنا أن الحرية الأخلاقية تمثل شرطا ميتافيزيقيا، لا مجرد واقعة تجريبية.

ومنه نستنتج أن الحرية، كما تصورها كانط، ليست مجرد مفهوم فلسفي تجريدي، بل هي ضرورة حيوية لفهم طبيعة الفعل الأخلاقي ومكانة الإنسان ككائن عاقل. إذ من دون الحرية تسقط الأخلاق كلها، ويغدو الإنسان عاجزا عن تحمل مسؤولية أفعاله أو المطالبة بالحقوق والواجبات (بدوي، 1985، ص. 207).

ثانيا : الضرورة.

تعد الضرورة عنصرا مركزيا في بناء الواجب الأخلاقي عند كانط، إذ لا يقوم الفعل الأخلاقي الحقيقي إلا على أساس من الوجوب العقلي الحتمي، لا على مجرد الرغبة أو الميل. فالضرورة الأخلاقية هي تعبير عن خضوع الإرادة للقانون العقلي الذي يفرض نفسه فرضا دون قيد أو شرط، مما يمنح الفعل الأخلاقي طابعه الإلزامي المطلق (كانط، 1969، ص. 177). وبهذا يتضح لنا أن الضرورة الأخلاقية لا تملى من الخارج، بل تصدر عن العقل ذاته الذي يفرض على الإرادة أن تتصرف وفقاً لمبادئ كونية.

كما ونجد كانط يؤكد لنا في العديد من المواضع أن الفعل الأخلاقي لا يكون جديرا بالتقدير إلا إذا كان مستندا إلى ضرورة داخلية مستمدة من احترام القانون، لا من المصلحة الذاتية أو العواقب المنتظرة (كانط، 1966، ص. 210). وعليه يبين لنا أن الضرورة الأخلاقية تعبر عن استقلالية الإرادة وعن التزامها اللامشروط بمقتضيات العقل العملي، مما يجعل الواجب قيمة قائمة بذاتها، لا وسيلة لتحقيق غايات أخرى.

إن فلسفة كانط تميز لنا بين نوعين من القوانين وهي : القوانين الطبيعية التي تحكم عالم الظواهر بحتمية صارمة، والقوانين الأخلاقية التي تفرض نفسها بوصفها أوامر عقلية حرة، لكنها تظل مع ذلك ملزمة وجوبا (بوترو، 1971، ص. 127). وبهذا يظهر لنا أن الضرورة

الأخلاقية تختلف جوهريا عن الضرورة الطبيعية، إذ تقوم الأولى على الحرية العقلية بينما تستند الثانية إلى الحتمية السببية.

ومن زاوية أخرى، يعتبر احترام القانون الأخلاقي تعبيرا عن استجابة الإنسان لصوت الواجب الداخلي الذي لا يحتمل التراخي أو التأجيل. فحين يعي الإنسان أن عليه أن يتصرف بطريقة معينة، فإن هذا الإلزام العقلي لا يترك له مجالاً للاختيار بين الالتزام أو عدمه دون أن ينتقص من كرامته الأخلاقية (كميل الحاج، 2000، ص. 211). وبالتالي نستنتج أن الضرورة الأخلاقية ليست قيدا يفرض قسرا على الإنسان، بل هي علامة على نضجه الأخلاقي وعلى سمو إرادته فوق أهوائه ورغباته.

كما نجد أن الضرورة الأخلاقية، وفق تصور كانط، ليست مرتبطة بالنتائج أو الأهداف، بل تتعلق بنية الفعل ذاته ومدى انسجامه مع مبدأ الواجب الكلي. فالفعل يكون أخلاقياً لا لأنه يحقق منفعة معينة، بل لأنه واجب في ذاته، بصرف النظر عن نتائجه (عبد الرحمان، 2009، ص. 145). ومن هنا يتضح لنا أن الضرورة هي التي تضفي على الفعل الأخلاقي طابعه المطلق وتحميه من النزعة النفعية التي قد تفرغه من مضمونه الأخلاقي.

إن الاعتراف بالضرورة الأخلاقية يعني التسليم بأن الحرية الحقيقية ليست في فعل ما نشاء، بل في فعل ما يجب علينا أن نفعله بحكم العقل. ومنه نستنتج أن الضرورة الأخلاقية تمثل حجر الزاوية الذي تستند إليه كل فلسفة الأخلاق الكانطية، بوصفها التعبير الأعلى عن الإرادة العاقلة الحرة والمسؤولة (بدوي، 1985، ص. 215).

ثالثا: خلود النفس.

يعد مبدأ خلود النفس أحد الأسس الكبرى التي يقوم عليها الواجب الأخلاقي في فلسفة كانط. فإدراك الإنسان لمسؤوليته الأخلاقية الكاملة يتطلب الإيمان بأن النفس خالدة، وأن

الفعل الأخلاقي له امتداد يتجاوز الحياة الأرضية المحدودة. وبهذا يتضح لنا أن خلود النفس عند كانط ليس مجرد قضية ميتافيزيقية، بل ضرورة أخلاقية تفرضها طبيعة الواجب ذاته (كانط، 1966، ص. 178).

كما نجد كانط يقول : "**الفعل الأخلاقي يقتضي تصور وجود خير أعلى، والخير الأعلى لا يمكن تحقيقه بصورة كاملة إلا بافتراض خلود النفس**" (كانط، 1966، ص. 214). وعليه يبين لنا أن خلود النفس يمثل شرطا لضمان التوافق بين السعادة والفضيلة، إذ بدون هذا الافتراض ستبقى السعادة والفضيلة في العالم الحسي منفصلتين، مما قد يؤدي إلى إحباط الإرادة الأخلاقية.

إن كانط ينظر إلى خلود النفس على أنه "عقيدة عقلية خالصة" وليست معرفة تجريبية أو استدلالا نظريا، أي أن العقل العملي هو الذي يفرض الإيمان به باعتباره ضرورة أخلاقية لتحقيق معنى الفعل الأخلاقي (بوترو، 1971، ص. 154). وبهذا يظهر لنا أن خلود النفس، حسب منظور كانط، ليس نتاج فضول ميتافيزيقي، بل هو مطلب تمليه الإرادة الأخلاقية الحرة التي تطمح إلى كمال لا يمكن بلوغه في حياة واحدة فانية.

كما يقول كانط : "**الإنسان باعتباره كائنا عاقلا لا يستطيع أن يتخلى عن فكرة كمال الفضيلة، وإن هذا الكمال لا يمكن بلوغه في هذا العالم المحدود، مما يستلزم الاعتقاد بوجود حياة أخرى يستمر فيها التقدم الأخلاقي**" (كانط، 1969، ص. 102). وبالتالي نستنتج من هذا القول أن الإيمان بخلود النفس هو إيمان يتصل ارتباطا وثيقا بنزاهة الإرادة الأخلاقية وسمو تطلعاتها.

ومنه فإن خلود النفس عند كانط لا يهدف إلى طمأنة الإنسان فحسب، بل يحفزه على العمل الأخلاقي في هذه الحياة دون انتظار جزاء فوري. إذ أن "الإرادة الخيرة" تظل تعمل

وفق مبدأ الواجب، مدفوعة بقوة العقل، لا برغبة في المكافأة أو الخوف من العقاب (عبد الرحمان، 2009، ص. 188).

وبهذا يظهر لنا أن خلود النفس يلعب دورا تأسيسيا في فلسفة الواجب، لأنه يضمن للإنسان أفقا أخلاقيا مفتوحا يتجاوز حدود التجربة الحسية. ومنه نستنتج أن فكرة خلود النفس في الفلسفة الكانطية ليست ترفا فكريا ، بل ضرورة عملية تقتضيها طبيعة العقل الأخلاقي في سعيه نحو الكمال.

وباستعراضنا لمسلمات الواجب الأخلاقي الثلاث: الحرية، والضرورة، وخلود النفس، يتضح لنا أن كانط قد أقام بنيان الأخلاق على أسس عقلية خالصة، مستندا إلى مقتضيات العقل العملي لا إلى معطيات التجربة الحسية. إذ أن الحرية تمثل الشرط الأساسي الذي لا غنى عنه لقيام الفعل الأخلاقي، والضرورة تؤطر هذا الفعل ضمن قوانين ملزمة تصدر عن الإرادة نفسها، أما خلود النفس فيفتح أمام الفعل الأخلاقي أفقا زمنيا لا محدوداً لتحقيق الكمال الأخلاقي المنشود.

وعليه يبين لنا أن هذه المسلمات ليست إضافات خارجية للفكر الأخلاقي الكانطي، بل هي مكوناته الجوهرية التي من دونها يفقد الواجب معناه ومشروعيته. وبهذا يظهر لنا أن فلسفة كانط في الأخلاق تستمد قوتها من بنائها المحكم الذي يربط بين العقل والإرادة والميتافيزيقا بطريقة دقيقة ومنسجمة.

وبالتالي نستنتج أن المسلمات الثلاث تُشكل شبكة مترابطة تبرز الطابع الفريد للأخلاق الكانطية، وتجعل من الواجب الأخلاقي قيمة سامية قائمة على احترام الذات العاقلة، وتحقيق الخير الأسمى الذي يتجاوز حدود العالم المحسوس.

خاتمة

خاتمة:

بعد هذا المسار التحليلي لمسألة الإرادة الحرة عند إيمانويل كانط يتضح لنا أن تصوره الفلسفي ينبني على تداخل عميق بين مفاهيم الحرية، الإرادة، والواجب الأخلاقي، في إطار مشروعه النقدي الذي يسعى إلى تأسيس الأخلاق على العقل العملي المحض. في هذا البحث سعينا إلى استجلاء المشروع الأخلاقي عند إيمانويل كانط من خلال تحليل المفاهيم المركزية والإشكالات النظرية التي أسس لها. فقد تناولنا في الفصل الأول مسألة المشكل الخُلقي في سياقه المعرفي، حيث انطلقنا أولًا من مدخل مفاهيمي أبرزنا فيه المفاتيح النظرية لفهم الفعل الأخلاقي، تليه محاولة لفهم فعل الخلقي وإشكالاته، خاصة في ظل تعارض الضرورة الطبيعية مع حرية الإرادة. ثم انتقلنا إلى بحث العلاقة بين العقل النظري والعقل العملي عند كانط، وبيان كيف مهد هذا التقابل لظهور الفعل الأخلاقي كفعل عقلي حر.

أما في الفصل الثاني فقد خصصناه لتحليل العلاقة بين الإرادة الحرة والواجب الخُلقي، من خلال ثلاث محطات أساسية: وقفنا أولًا على حقيقة الواجب الأخلاقي عند كانط، ثم بحثنا في صلة الإرادة الحرة بالواجب، لنخلص في الأخير إلى دراسة مسلّمات الواجب الخلقي، التي تُعد ضرورية لتأسيس الفعل الأخلاقي كفعل حر، مستقل، وعاقل. وهكذا تبيّن أن الحرية، في فلسفة كانط، ليست مجرد شرط خارجي للأخلاق، بل هي جوهرها العميق الذي لا يقوم الواجب إلا به.

وعليه يظهر لنا أن الإرادة الحرة عند كانط ليست حرية مطلقة من كل قيد بل هي حرية خاضعة لقانون العقل الأخلاقي حيث يبلغ الإنسان كماله الأخلاقي لا بالخضوع لأهوائه، بل بالخضوع لواجب نابع من ذاته العاقلة. وبهذا، يؤسس كانط لأخلاق عقلانية كونية،

خاتمة

تجعل من الحرية الأخلاقية مرتكزاً للكرامة الإنسانية، ومن الواجب مبدأ موجهاً للسلوك، يعكس استقلال الإرادة وسمو العقل.

ومن بين أهم النقاط التي توصلنا إليها في هذه المذكرة:

- أن الحرية عند كانط ليست حرية مطلقة، بل هي حرية مقيدة بقانون العقل الأخلاقي.
- الفعل الأخلاقي عند كانط يقوم على العقل العملي، لا على المشاعر أو النتائج، إذ يتحدد من خلال مبدأ الكونية الذي يجعل من الإرادة الأخلاقية قانونا كليا.
- لا يمكن للفعل الأخلاقي أن يتحقق دون افتراض الإرادة الحرة كشرط أساسي له.
- الواجب الأخلاقي لا يُفرض من الخارج، بل ينبع من طبيعة الذات العاقلة.
- الإرادة الحرة تعد جوهر الفعل الأخلاقي، لأنها تُمكّن الإنسان من الفعل وفق مبدأ الكونية.
- العلاقة بين الإرادة والواجب علاقة تفاعلية، حيث لا تكون الإرادة أخلاقية إلا إذا احترمت الواجب العقلي.
- الحرية التي تعد شرطا أساسيا لتحقق الفعل الأخلاقي، لأن الإنسان لا يحاسب أخلاقيًا إلا إذا كان حرّا في اختياره.
- الضرورة التي تعبّر عن إلزامية الواجب وكونه غير مشروط، إذ لا يستند إلى رغبة أو مصلحة بل إلى مبدأ عقلي مطلق.
- خلود النفس الذي يضمن أفقا زمنيا لامتناهٍ يكافأ فيه الإنسان على التزامه الأخلاقي، ويكمل فيه مسعاه نحو الكمال الأخلاقي الذي قد لا يكتمل في الحياة الدنيوية.
- فلسفة كانط الأخلاقية تؤسس لفهم جديد للكرامة الإنسانية من خلال استقلال الإرادة الخاضعة للعقل.

خاتمة

أنه في ظل ما يشهده عالمنا المعاصر من تدهور أخلاقي وانتشار النفعية والمادية، تبدو الحاجة ماسة إلى العودة إلى كانط وفلسفته الأخلاقية، لا بوصفها منظومة مغلقة، بل كصرخة عقل تنادي بإعادة الاعتبار للكرامة الإنسانية، ولاحترام الواجب كأصل في السلوك، لا كنتيجة ولا مصلحة. فحين تغيب المبادئ ويتقدّم الهوى والميل على العقل، تصبح الحرية مجرد شعار أجوف يُستخدم لتبرير الفوضى، لا لتحقيق الإنسان كذات مسؤولة.

وبهذا يتضح لنا أننا اليوم في أمس الحاجة إلى كانط، لا لأنه يملك كل الأجوبة، بل لأنه قدّم نموذجًا أخلاقيًا يُعيد الاعتبار للعقل، ويدعو إلى الالتزام بما يجب، لا بما يُراد فقط. ومنه يظهر لنا أن مشروع كانط الأخلاقي لا يزال يحتفظ براهنيته ووجاهته في زمن باتت فيه الأسس الأخلاقية مهزوزة، والحاجة إلى مرجعية عقلانية وأخلاقية أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

و عليه نستنتج أن العودة إلى كانط اليوم ليست ترفًا فكريًا، بل ضرورة فلسفية وأخلاقية، إن أردنا بناء إنسان حر بحق، ومسؤول عن فعله، في عالم بات يفتقد كثيرًا من المعاني والقيم.

وبناء على ما تم التوصل إليه في هذه المذكرة، نوصي بمواصلة البحث في مسألة الإرادة الحرة ضمن الفلسفة الأخلاقية الحديثة والمعاصرة، ومقارنتها بمواقف فلسفية مغايرة كالنفعية والوجودية، قصد إبراز تمايز الرؤية الكانطية ومكامن قوتها أو حدودها. كما نوصي بتوسيع الدراسة نحو التطبيقات العملية لفلسفة الواجب الكانطي في المجالات القانونية والسياسية، لما تحمله من إمكانات نظرية في دعم مفاهيم العدالة والمسؤولية الأخلاقية. وإلى جانب ذلك، نلفت إلى أهمية إدماج موضوع الإرادة الحرة ضمن البرامج

التعليمية الفلسفية بما يسهم في ترسيخ قيم الاستقلالية والمسؤولية لدى الطلبة من خلال التأمل في الأسس العقلية للأخلاق.

قائمة المصادر والمراجع

- **أولا : المصادر .**

1-كانط، إ. (2008). نقد العقل العملي (ترجمة غانم هنا). المنظمة العربية للترجمة، بيروت. (ط. 1).

2-كانط، إ. (د.ت). نقد العقل المحض (ترجمة موسى هبة). مركز الأنماء القومي، لبنان.

3-كانط، إ. (1991). مقدمة لكل ميتافيزيقا مقبلة متبوع بأسس ميتافيزيقا الأخلاق (ترجمة نازلي إسماعيل حسين). موفم للنشر. (د.ط).

4-كانط، إ. (1969). أسس ميتافيزيقا الأخلاق (ترجمة فتحي الشنيطي). دار النهضة العربية، لبنان.

5-كانط، إ. (1966). نقد العقل العملي (ترجمة أحمد الشيباني). دار اليقظة العربية، لبنان.

- **ثانيا: المراجع.**

1-ابن منظور. (1990). لسان العرب (ط. 1، ج. 15، مادة "وجب"). دار صادر، بيروت.

2-ابن منظور. (د.ت). لسان العرب (ج. 3). دار صادر، بيروت.

3-إعلان حقوق الإنسان.1789، المادة 04، فرنسا.

4- دوي، ع. ر. (1985). الأخلاق النظرية (ط. 2). وكالة المطبوعات، الكويت.

5-بدوي، ع. ر. (2005). موسوعة الفلسفة (الجزء الخاص بالحرية). المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

6-بوترو، إ. (1971). فلسفة كانط (ترجمة عثمان أمين). الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، مصر.

7-الجرجاني. (2003). التعريفات (تحقيق محمد صديق المنشاوي). دار الفضيلة، القاهرة.

8-الزركشي، م. ب. ع. (1994). البحر المحيط في أصول الفقه (ج. 1). دار الكتبي، مصر.

9-الربيع، م. (1980). نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية والمطلقية. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

10-الشيباني، أ. (مترجم). (1966). في: كانط، إ. نقد العقل العملي. دار اليقظة العربية، لبنان.

11-الظاهر، ع. (1990). نقد الفلسفة الغربية والعقل (ط. 1). دار الشروق للنشر والتوزيع.

12-الطه عبد الرحمن، ط. (2000). سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت.

13- الطه عبد الرحمن، ط. (2009). سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية (ط. 4). المركز الثقافي العربي، المغرب.

14-كرسنو، ف.، & كليسوفسكي، أ. (د.ت). يقدم لك كانط (ترجمة إمام عبد الفتاح إمام). دار المجلس الأعلى للثقافة، مصر.

15-كرم، ي. (1963). تاريخ الفلسفة الحديثة. دار المعارف، مصر.

16-كرم، ي. (2005). تاريخ الفلسفة الحديثة. دار القلم، بيروت.

17-كميل، ا. (2000). الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي. مكتبة لبنان، لبنان.

18-قنصوه، ص. (2010). نظرية القيم في الفكر المعاصر. دار التنوير للطباعة والنشر، لبنان.

19-مصطفى، ع. (1998). فلسفة الأخلاق. مكتبة مديولي، مصر.

20-مصطفى الدريني. (د.ت). نظرية الحق. دار الفكر العربي، مصر.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير.....	–
الإهداء	–
خطة البحث	–
مقدمة	أ–و
الفصل الأول : المشكل الخلقي في سياقه المعرفي.....	08
المبحث الأول : مدخل مفاهيمي.....	09
المبحث الثاني: فعل الخلقي و اشكالاته.....	14
المبحث الثالث: كانط بين العقل النظري و العقل العملي.....	22
الفصل الثاني: الارادة الحرة والواجب الخلقي.....	31
المبحث الأول : حقيقة الواجب خلقي عند كانط.....	32
المبحث الثاني : الإرادة الحرة وعلاقتها بالواجب.....	39
المبحث الثالث : مسلمات الواجب خلقي.....	45
خاتمة.....	52
قائمة المصادر والمراجع	58
فهرس المحتويات	61
ملخص بالعربية	62
ملخص بالإنجليزية	63

- **ملخص الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مفهوم الإرادة الحرة والواجب الأخلاقي عند الفيلسوف إيمانويل كانط وذلك من خلال مقاربة فلسفية تحليلية تنطلق من إشكالية مركزية مفادها: كيف تتأسس الأخلاق على مبدأ الإرادة الحرة؟ وكيف يمكن للواجب أن يكون قانونًا موجّهًا للفعل الأخلاقي؟ ،وقد حاولنا تتبّع تطور هذا التصور انطلاقًا من السياق المعرفي الذي ظهر فيه المشكل الأخلاقي، ثم تحليل طبيعة الفعل الخلقي عند كانط وإشكالاته المرتبطة بالنية والنتائج، وصولا إلى التمييز بين العقل النظري والعقل العملي ودور كل منهما في بناء الموقف الأخلاقي. كما تناولت الدراسة في فصلها الثاني الأسس الفلسفية التي يقوم عليها الواجب الخلقي، وعلاقة الإرادة الحرة بهذا الواجب، مع التوقف عند المسلمات التي افترضها كانط كشرط ضروري لإمكان الفعل الأخلاقي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الأخلاق الكانطية ترتكز على استقلالية الإرادة وأن القانون الأخلاقي لا يمكن أن يصدر عن ميل أو منفعة، بل عن احترام العقل العملي للواجب بوصفه مبدأ كليا وضروريا.

الكلمات المفتاحية:

<< كانط، الإرادة الحرة، الواجب، العقل العملي، الأخلاق، الفعل الخلقي، القانون الأخلاقي، النية، الاستقلالية، المسلمات >>

- **Study Summary:**

This study aims to explore the concept of free will and moral duty in the philosophy of Immanuel Kant, through a philosophical and analytical approach based on a central problem: How is morality grounded in the principle of free will? And how can duty serve as a guiding law for moral action? ,We trace the development of this conception starting from the epistemological context in which the moral problem emerged, then analyze the nature of moral action in Kant's thought and its associated issues concerning intention and consequences, eventually leading to the distinction between theoretical and practical reason and their respective roles in shaping moral orientation. The second chapter of the study examines the philosophical foundations of moral duty and the relationship between free will and that duty, with a focus on the postulates Kant deemed necessary for the possibility of moral action.

The study concludes that Kantian ethics are founded on the autonomy of the will, and that the moral law cannot originate from inclination or benefit, but only from the practical reason's respect for duty as a universal and necessary principle.

Keywords: << Kant, free will, duty, practical reason, ethics, moral action, moral law, intention, autonomy, postulates.>>